

دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي السعودي

أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من كلية إدارة
الأعمال تخصص ريادة الأعمال

جامعة MIDOCEAN

إعداد الطالب

أحمد عبد الله عمر بوجير

الرقم الجامعي: 222000605

إشراف الدكتور

أحمد راجح

2023م

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد، فالشكر لله أولاً وآخراً ثم لكل من دعم وساند في إنجاز هذه الدراسة البحثية والتي تسعى للمساهمة في نمو ريادة
الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

شكراً لأمي ودعواتها لي ليل نهار ...

شكراً لزوجتي ودعمها لي مع كل ظروف الحياة ...

شكراً لأخواتي على دعمي وساندتي ...

شكراً لزملائي لتوجيهي ودعمي خلال الدراسة ...

شكراً للخبراء في تقديم الدعم المعرفي من خلال المقابلات ...

شكراً لجامعة MIDOCEAN ولكل من ساهم في نجاح هذه الدراسة البحثية ...

وأخيراً أسأل الله أن يبارك في هذا العمل وجعله خيراً لي في الدنيا والآخرة، وأسأل الله أن يجعله خيراً في دعم وتأثير

منظومة ريادة الأعمال في السعودية

أحمد عبدالله بوجير

إننا على ثقة بقدرات المواطن السعودي، ونعقد عليه، بعد الله، آمالاً كبيرةً في بناء وطنه، والشعور بالمسؤولية تجاهه، إن كل مواطن في بلادنا وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، ونتطلع إلى إسهام الجميع في خدمة الوطن.

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز

حفظه الله

نهدف للوصول إلى قطاع غير ربحي مهم مبادر، وداعم، ومؤثر في التعليم والصحة والثقافة والمجالات البحثية.

ولي العهد صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان آل سعود

حفظه الله

الملخص التنفيذي

دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناجح المحلي السعودي

الطالب: أحمد عبدالله بوجير الدكتور: أحمد راجح

هدفت الدراسة للتعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناجح المحلي السعودي، وذلك من خلال فهم معنى الريادة الاجتماعية وعلاقتها بمفهوم الاستثمار الاجتماعي وما الاختلاف بينهما من ناحية المعنى ونقاط اتفاقهم من ناحية الهدف، ووضح الباحث التكامل فيما بينهما على سبيل تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي تم ملاحظته على الدول المتقدمة بشكل عام وفي السعودية بشكل خاص من خلال دراسات الحالة لشركات سعودية والتي تم عرضها خلال الدراسة البحثية، أيضاً تم التركيز في هذه الدراسة على ربط مؤشرات رؤية المملكة 2030 مع توجهات الاستثمار الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية عبر دورهما في ابتكار حلول لقضايا مجتمعية يمكن أن تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج التحليل النوعي (المنهج الوصفي) وإجراء مقابلات شخصية شبه منظمة Semi-structured interviews مع مجموعة من الخبراء والممارسين في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة التجارب والتطورات التي حدثت لعدد من نماذج أعمال في الريادة الاجتماعية، كما تم الاستعانة بمجموعة من دراسات الحالة لقصص ناجح تمثل الاستثمار الاجتماعي في قطاعات مختلفة توضح دور هذا المفهوم في الناجح المحلي الإجمالي في السعودية، واستخلص الباحث بأن هذا الدور يشمل على جانبين وهي: الاستثمارات كأى استثمار يبحث عن عوائد مالية، وأيضاً مساهمة الاستثمار اجتماعياً في استدامة الحل للقضية المجتمعية أو التخفيف من آثارها وبالتالي التخفيف من عملية الصرف الحكومي عليها، وحدد الباحث نموذج هيكلي يوضح العلاقة بين رائد الأعمال الاجتماعية والمستثمر الاجتماعي والقضية الاجتماعية ومساهماتهم في الناجح المحلي الإجمالي لأي دولة، هذا النموذج يلخص دور كل واحد

منهم في حل القضية الاجتماعية، وفي النهاية لكل استثمار له دور اقتصادي والاستثمار الاجتماعي له دور اجتماعي واقتصادي.

Executive Summary

The study aimed to identify the role of social entrepreneurship in economic development and GDP Gross domestic product, by understanding the meaning of social entrepreneurship and its relationship to the concept of social investment, and what is the difference between them in terms of meaning and Agreement in terms of goal. The researcher explained the integration between them to achieve economic and social impact, which was observed in developed countries in general and in the Kingdom of Saudi Arabia in particular through case studies of Saudi companies that were presented during this study. The study also focused on linking the indicators of the Kingdom's Vision 2030 with trends in social investment and social entrepreneurship through their role in finding solutions to societal issues that can contribute to achieving the goals of the Kingdom's Vision 2030. In this study, the researcher used a qualitative analysis approach (descriptive approach), during which he conducted semi-structured personal interviews

with an elite group of experts and practitioners in the field of social entrepreneurship. In addition, I use an inductive approach by observing experiences and developments that have occurred in several business models and in entrepreneurship social business. A group of case studies, success stories, and stories representing social investment in various sectors were used, which illustrates the role of this concept in the gross domestic product of the Kingdom of Saudi Arabia. The researcher concluded that this role includes two aspects: investments, like any investment, that seeks to achieve financial returns, also social investment contributes to sustaining the solutions to the societal issue or mitigating its effects and thus reducing government spending on it. The researcher identified a model that explains the relationship between the social entrepreneur, the social investor, the social issue, and their contribution to the gross domestic product of any country. This model summarizes their role in solving the social issue. In the end, every investment has an economic role, and social investment has a social and economic role.

الفصل الأول

الإطار العام

مقدمة الرسالة:

يواصل الاقتصاد المؤثر مسيرة النمو والتطور في العالم منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادية، وهذا الاقتصاد يعمل على التركيز في التمكين الاجتماعي لتطوير الاقتصاد تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وأنشأت خلالها الحكومات وحدات ولوائح وحواجز، وأطلقت مجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات لتفعيل الاقتصاد الاجتماعي، وخلال عقد السبعينيات الماضية وفي قارة أوروبا تطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي كمدرسة فكرية وكبديل للنموذج الرأسمالي الذي روجت له الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات الأخيرة أصبح مصطلح الاقتصاد الاجتماعي يتداوله الكثير من العاملين في القطاع غير الربحي بشكل كبير والذي اعتبر أحد أدوات التنمية التي تهدف لنقل المواطن من مستوى معيشي أفضل مما هو عليه وتحسين من جودة الحياة التي يعيشها الآن، إن الاقتصاد الاجتماعي فرع من فروع علوم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ويرتكز على العلاقة بين السلوك الاجتماعي والاقتصادي كما يعد هجين بين القطاع التجاري والخاص والقطاع الثالث غير الربحي، بعد ذلك تطور المفهوم وأصبح أكثر فهماً واندماجاً في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ضمن منظومة ريادة الأعمال فكان هناك مفهوم جديد يسمى بـ "ريادة الأعمال الاجتماعية" والتي اكتسبت قوتها بقصد معالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية الرئيسية التي تواجه العالم، ونظراً لطبيعتها فإنها أصبحت لها ضرورة إنسانية ودعامة أساسية في بناء وتعزيز الترابط المجتمعي والنمو الاقتصادي العائد على الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

عالمياً خلقت ريادة الأعمال لنفسها مساحة في جميع القضايا وتطلع العديد من الباحثين إلى توفير سياق تنمي ريادة الأعمال الاجتماعية في مجالات تخصصاتهم، باعتبارها عنصر حيوي في النجاح الاجتماعي والتنظيمي والفردية، وأحد الأساليب المهمة في ريادة الأعمال هو ريادة الأعمال الاجتماعية (2022, bakhtaoui, amel, Souar).

وكما هو معلوم أثر المشاريع الريادية التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية حيث أعطت البلدان والمؤسسات الدولية المعنية أهمية خاصة لريادة الأعمال خاصة بين الشباب باعتبارها مدخلاً مهماً لتخفيف من معدلات البطالة ومجالاً خصباً لإنشاء المشاريع وتحقيق الابتكارات (عبد الحميد، 2020).

ومنذ إعلان رؤية المملكة 2030 قفزت المملكة العربية السعودية قفزة هائلة في النمو والازدهار في مختلف المجالات وانعكس هذا التطور على قيم التنمية المجتمعية، وفتحت آفاقاً واسعة للخروج من الروتين في الأداء إلى الابتكار في العطاء في مختلف القطاعات في المجتمع، ومن هذا المنطلق سخرت المملكة العربية السعودية جميع الأدوات في دعم منظومة ريادة الأعمال في السعودية ووضعت مستهدفات ومؤشرات واضحة تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، بالإضافة إلى دعم القطاع غير الربحي والذي يسعى إلى تقديم مجموعة من الحلول التي تساهم في حل القضايا الاجتماعية بشكل مستدام عبر استثمار التحديات المجتمعية وتحويلها إلى فرص استثمارية لها عوائد مالية مباشرة وغير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية من أقل 1% إلى 5%، وللمساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة السامية كان لابد من تأسيس مفاهيم وتطبيقات ريادة الأعمال الاجتماعية ضمن منظومة ريادة الأعمال في المملكة.

حققت المملكة العربية السعودية عام 2022 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.7%، مع وجود نمو إيجابي في الأنشطة غير النفطية والتي تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الأنشطة النفطية وأنشطة الخدمات

الحكومية بمقدار 5.4%، لكن وفي خلال الربع الثالث من عام 2023 انخفض الناتج المحلي بمعدل 4.5% على الرغم من نمو الأنشطة غير النفطية بمقدار 3.6%، وهذا يعطي دور كبير على عاتق منظومة ريادة الأعمال في السعودية للمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية من خلال دورها في تمكين المنظومة ومن ضمنها ريادة الأعمال الاجتماعية، والتي تحمل على عاتقها دوراً أكبر حيث يتمثل دورها في إيجاد حلول للقضايا والتحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتعليم والصحة والأسر الأشد حاجة وغيرها من التحديات التي تساهم في حلها بطريقة مستدامة يقلل من عملية الصرف الحكومي عليها بل يمكن من اكتساب عوائد مالية كفرص استثمارية.

مشكلة البحث:

وجدت مشكلة البحث نظراً لأهمية ودور ريادة الأعمال الاجتماعية في تحسين جودة الحياة من خلال إيجاد حلول طويلة المدى للقضايا والتحديات التي يعاني منها المجتمع وتحويلها إلى فرص استثمارية وبالتالي تخفف من عملية الصرف الحكومي عليها وأيضاً تتحول هذه التحديات إلى عامل ذو قيمة مضافة على الناتج المحلي الاقتصادي من خلال استثمارها مالياً وهو ما يسمى أيضاً بالاستثمار الاجتماعي والذي بدوره يساهم في تحقيق مستهدفات ومؤشرات رؤية المملكة 2030 في قطاعات عديدة يشرف عليها مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية.

وعليه فإن مشكلة البحث تركز على فهم تأثير ريادة الأعمال الاجتماعية على التنمية الاقتصادية والناتج المحلي السعودي ومنها تم تحديد السؤال الرئيسي للبحث وهو: ما هو دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي السعودي؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- كيف يتكامل مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية مع الاستثمار الاجتماعي؟
- ما هي أبرز نماذج أعمال الريادة الاجتماعية وما الأثر الاقتصادي التي تحدثه في الناتج المحلي السعودي؟

- كيف تساهم استثمار الحلول المجتمعية على الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية بطريقة غير مباشرة؟
- كيف تساهم مشاريع الريادة الاجتماعية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتدعم نمو الناتج المحلي في السعودية؟

- ما هي أبرز الفرص الاستثمارية ذو الأثر الاجتماعي في السعودية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي السعودي من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مفاهيم ريادة الأعمال الاجتماعية وأثرها اجتماعياً واقتصادياً.
- التعرف على أبرز نماذج أعمال ريادة الأعمال الاجتماعية والاطلاع على ممارسات لها عالمياً ومحلياً.
- التعرف على أثر الاستثمار في حلول القضايا الاجتماعية على الناتج المحلي في السعودية.
- التعرف على أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.
- التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي بنسبة 5%.
- التعرف على أبرز الفرز الاستثمارية التي تحقق أثراً اجتماعياً واقتصادياً في السعودية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تعزيز دور ريادة الأعمال الاجتماعية وتحقيق أثرها الاجتماعي بتحسين جودة الحياة في المملكة العربية السعودية وتحقيق التلاحم والتماسك الاجتماعي له، وأثرها الاقتصادي في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة

2030 من خلال مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% وتحويل مجمل التحديات الاجتماعية إلى فرص استثمارية تحقق عوائد مالية على المجتمع، ويأتي أهمية الموضوع في النقاط الرئيسة التالية:

- زيادة النمو الاقتصادي العائد على الناتج المحلي نتيجة حجم الاستثمارات الاجتماعية.
- دعم نمو الانتاج المحلي من خلال إنشاء مشاريع وشركات ريادية تقدم خدماتها ومنتجاتها وتستثمرها محلياً وعالمياً.
- تعزيز نمو الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية من خلال ريادة الأعمال الاجتماعية.
- تعزيز جودة الحياة لدى المجتمع السعودي من خلال تحويل قضايا المجتمع إلى فرص استثمارية مستدامة.
- دور مشاريع الريادة الاجتماعية في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: سوف يقتصر البحث على دور مشاريع الريادة الاجتماعية على الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية من خلال إيجاد حلول اجتماعية تخفف من الآثار الاقتصادية للتحديات والمشكلة، وأيضاً تحويل هذه التحديات إلى فرص استثمارية تحقق عوائد مالية كأحد المشاريع الريادية.
- الحدود البشرية: سوف يقتصر البحث على عينة من الممارسين والخبراء والرواد الأعمال المهتمين في الريادة الاجتماعية وذلك عن طريق إجراء مقابلات شخصية معهم، على أن يتم حفظ الحقوق الخاصة بالموافقة في نشر البيانات من قبل المشاركين في عينة البحث.
- الحدود المكانية: سوف يقتصر تطبيق البحث في المملكة العربية السعودية.

- الحدود المحتملة للدراسة: مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية جديد على مستوى منظومة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية وهناك تداخل كبير في المفهوم بينه وبين ريادة الأعمال التجارية.
- الحدود الزمانية: سيتم تطبيق البحث في الفصل الدراسي الثالث للعام 2023م.

مصطلحات البحث:

- ريادة الأعمال الاجتماعية: هي المنشآت التي تستخدم نموذج عمل تجاري لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بطريقة مبتكرة اجتماعياً ومستدامة مالية. (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت")
- الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات تامة الصنع المنتجة داخل حدود الدولة في فترة زمنية محددة. وباعتباره مقياساً واسعاً للإنتاج المحلي الإجمالي، فهو بمثابة بطاقة أداء شاملة للصحة الاقتصادية لبلد معين (الناتج المحلي الإجمالي GDP، 2022).
- الاستثمار الاجتماعي: استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي قابل لقياس (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في السعودية)

منهجية البحث:

لدراسة دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، اعتمدنا على منهج التحليل النوعي - المنهج الوصفي - من خلال المشاهدات وآراء مكتوبة أو مسموعة أو تعليقات، كما عملنا على جمع البيانات من خلال إجراء مقابلات شخصية شبه منظمة Semi-structured interviews مع مجموعة من الخبراء والممارسين في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية واستخدام المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة

التجارب والتطورات التي حدثت لعدد من نماذج أعمال في الريادة الاجتماعية الناجحة عالمياً ومحلياً وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد المحلي.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين ريادة الأعمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي نوجز بعضها كالتالي:

- (أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين) هدفت

الدراسة إلى معرفة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والذاتي للاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير

الربحي وأهم التحديات من وجهة نظر المستفيدين، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر الاجتماعي تمثل في الشعور

الاستقرار الاجتماعي واكتساب العلاقات الجديدة في مجال العمل الذي حصل عليه من خلال مبادرات

منظمات القطاع غير الربحي (جواهر الحمشي، محمد التوم، 2023)

- (أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية -) والتي

هدفت إلى اختبار العلاقة بين ريادة الأعمال الاجتماعية والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من ثمانية دولة

آسيوية للفترة 2015-2019 باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية بالاعتماد على منهجية المربعات الصغرى

الجزئية حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى وضعيف للريادة الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

(بختاوي أمال، صوار يوسف 2022)

- (ريادة الأعمال الاجتماعية السوابق النظرية والتحليل التجريبي لعملية ونتائج تنظيم المشاريع) تهدف الدراسة

إلى معالجة الممارسات الناشئة لريادة الأعمال الاجتماعية من خلال استكشاف السوابق التاريخية والنظرية

للمشاريع الاجتماعية وممارستها المعاصرة من خلال استكشاف المفاهيم الرئيسية ترسم الورقة مقارنات بين

رواد الأعمال "الربحين" والاجتماعيين، وتسعى لمناقشة الممارسة المعاصرة لريادة الأعمال الاجتماعية (Eleanor shaw, sara carter, 2007)

- (ريادة الأعمال وريادة الأعمال الداخلية في التنمية الاجتماعية والمستدامة والاقتصادية) تهدف الدراسة إلى تحليل الدور التي تلعبه المجتمعات والمنظمات في دعم نشاط تنظيم المشاريع وريادة الأعمال فإنه تم الاطلاع بنظرة واسعة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية باعتبارها تلك المكونات السياقية التي تشملها توجه التقدم الاجتماعي بناء على ذلم تم مناقشة وتقديم أمثلة حول كفي قيادة ريادة الأعمال وريادة الأعمال الداخلية في التنمية الاجتماعية والمستدامة والاقتصادية (سيباستيان، أندريو، وماريا 2020)

التعليق على الدراسات السابقة:

- قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة وفيما يلي عرض لأبرز ملاحظاته:
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث تأكيدها على أهمية ودور ريادة الأعمال الاجتماعية في نمو الاقتصاد المحلي في أي دولة.
 - اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (جواهر الخمشي، محمد التوم، 2023) من حيث تركيزها على الأثر الاجتماعي دون النظر إلى النمو الاقتصادي من مشاريع الريادة الاجتماعية.
 - اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة والتي أجريت خارج المملكة العربية السعودية باستثناء دراسة (جواهر الخمشي، محمد التوم، 2023) والتي اتفقت مع الدراسة الحالية على التركيز على السعودية.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ربطت أهمية ريادة الأعمال الاجتماعية مع رؤية المملكة 2030 ومؤشراتها الرئيسية.
- ركزت الدراسة الحالية على فهم واقع ريادة الأعمال الاجتماعية في السعودية بمقابلات ممارسين وخبراء سعوديين في هذا المجال بينما لم تتمكن الدراسات السابقة بأخذ رأي خبراء سعوديين متخصصين في المجال.
- ركزت الدراسة الحالية على بناء مصفوفات ونماذج تربط مؤشرات الاستثمار الاجتماعي مع مؤشرات رؤية المملكة 2030 إضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي السعودي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

● المبحث الأول: ريادة الأعمال الاجتماعية، مفهومها وخصائصها، ونماذج أعمالها.

- مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية وعلاقتها بمفهوم الاستثمار الاجتماعي.
- خصائص ومميزات ريادة الأعمال الاجتماعية.
- نماذج أعمال ريادة الأعمال الاجتماعية.

● المبحث الثاني: لمحة عن رؤية المملكة 2030 ومؤشراتها المرتبطة بالدراسة.

- تواجد مفهوم الاستثمار الاجتماعي ضمن رؤية المملكة 2030
- مؤشرات الرؤية المرتبطة بمحتوى الدراسة.
- الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

● المبحث الثالث: حجم الاستثمارات العالمية والمحلية في قطاع الاستثمار الاجتماعي.

- الاطلاع على حجم الاستثمار الاجتماعي عالمياً.
- حجم الاستثمار الاجتماعي الحالي في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول: ريادة الأعمال الاجتماعية، مفهومها وخصائصها، ونماذج أعمالها.

يعمل الإنسان منذ زمن بعيد في كسب رزقه عن طريق التجارة فالمزارع والصياد والنجار والحداد وغيرها من المهن القديمة كانوا هم في الأساس تجار يعملون على ابتكار منتج أو تقديم خدمة في مقابل مبلغ مالي يعمل في صرفه على نفسه للعيش أو على مشروعه للتوسع والنمو، فمنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تطور المفهوم وتنوعت الأدوات وخلقت المفاهيم العلمية وأصبح هناك مفهوم باسم "ريادة الأعمال" والتي أيضاً يختلف العالم في تعريفها من كل دولة لأخرى، ولكن في المجمل أن ريادة الأعمال تساهم في حل مشكلة محددة أو تعمل على تسهيل الحياة على الإنسان. ريادة الأعمال مشتقة من الكلمة الفرنسية "Entreprender" والتي تعني "التعهد" أو "متابعة الفرص" أو "تلبية الاحتياجات والرغبات من خلال الابتكار وبطولة الأعمال" ظهرت الكلمة لأول مرة في القاموس الفرنسي عام 1723م.

في مؤتمر ريادة الأعمال الذي عقد في الولايات المتحدة، تم تعريف مصطلح "ريادة الأعمال" على النحو التالي:

"ريادة الأعمال هي محاول خلق قيمة من خلال التعرف على الفرص التجارية، وإدارة المخاطر المناسبة للفرصة ومن خلال مهارات الاتصال وحشد الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لتحقيق المشروع"

وأحد الأساليب المهمة في ريادة الأعمال هو ريادة الأعمال الاجتماعية، والتي تعتبر أداة مفيدة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للشركات، فقد أظهرت دراسات لـ (dees 2001، dart 2004) أن رواد الأعمال الاجتماعيين يمكنهم جني الأرباح مع خلق قيمة اجتماعية، وهكذا دخل نهج ريادة الأعمال الاجتماعية الجديد في الأدبيات العلمية وممارسات المنظمات التنفيذية.

لقد تم تحديد مصطلح "رواد الأعمال الاجتماعيين" لأول مرة سنة 1972م من قبل joseph banks في عمله الأصلي المسمى The Sociology of social movements حيث شدد على أهم المهارات الإدارية لمعالجة القضايا الاجتماعية ثم ظهرت ممارسات ريادة الأعمال الاجتماعية في إنشاء أشوكا والتي تعتبر أول منظمة تدعم رواد الأعمال الاجتماعيين في العالم، وفي الوقت نفسه تم وصف مصطلح "الابتكار الاجتماعي" الذي أكد على وجوب وجود متطلبات لمهارات إدارية في المنظمات الغير ربحية لبناء الكفاءة والكفاية في تقديم الخدمات والمنتجات النوعية ذات أثر اجتماعي مستدام، يُقاس الناتج في الأعمال الاجتماعية بمقدار رأس المال الموزع ونطاق الأفراد والجماعات الذي يستفيدون من أدائهم الاقتصادي، وليس بمعدل الربحية والهدف من ريادة الأعمال الاجتماعية هو قيادة الأعمال وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف الاجتماعية (Seyyed ahmed, ziaalsini, 2019).

تُعرف الدكتورة تيريزا شاهين - مسؤولة برنامج ريادة الأعمال الاجتماعية بمركز الصحة والبيئة العالمية بكلية هارفارد تي. إتش. تشان للصحة العامة - ريادة الأعمال الاجتماعية بأنها "العمليات التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطرق تتسم بالكفاءة والإبداع، وتتضمن حلولاً إبداعية ومستدامة" وتركز ريادة الأعمال الاجتماعية على الفئات المهمشة والفقيرة، وتسعى إلى سد الفجوة بين من يتمتعون بخدمات اجتماعية متميزة ومن يفتقرون إلى تلك الخدمات، كما تعمل على ابتكار نماذج تُحدث تغييرات اجتماعية لصالح الفقراء (مجلة رواد الأعمال، 2022) بينما تعرف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بأن المنشآت الاجتماعية "هي التي تستخدم نموذج عمل تجاري لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بطريقة مبتكرة اجتماعياً ومستدامة مالياً".

ويعد مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية أحد أنواع ريادة الأعمال العديدة مثل ريادة الأعمال تقنية أو التقنية المالية أو المتخصصين في المطاعم وغيرها كأحد الفرضيات التي يجب أن يتبنها المهتمين بالمجال وذلك لأن ريادة أعمال

الاجتماعية تبحث عن مشاريع تجارية قائمة لها عوائد مالية قضيتها الأساسية حل مشكلة محددة بيعنها، لذلك ارتبطت ريادة الأعمال الاجتماعية مثل غيرها بعدد من المفاهيم المساندة لها مثل مفهوم "الاستثمار الاجتماعي" أو "الاستثمار ذي الأثر".

يعد مفهوم الاستثمار الاجتماعي من المفاهيم الحديثة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، ولم يكن معروفاً حتى النصف الثاني من القرن العشرين لتركيز المؤسسات الصناعية على تعظيم أرباحها بشتى الوسائل، وقد استخدم علماء الاقتصاد مفهوم الاستثمار الاجتماعي للإشارة إلى عملية استخدام الموارد المالية المتاحة لتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية معاً، فالاستثمار الاجتماعي بهذا المعنى يهدف إلى الحد من شراهة راس المال والأسواق، وتوجيه رأس المال إلى تحقيق مزيد من العوائد الاجتماعية في مجال خدمات الاجتماعية والمرافق التعليمية والبنية التحتية والقضاء على الفقر (أبو الفتوح، 2015؛ جودة وعثمان، 2018).

ويُعرف الاستثمار الاجتماعي بأنه: الاستثمار الذي يوجّه على رفع رفاهية الأفراد في المجتمع، وبما يحقق نفعاً واسع النطاق، وليس بالضرورة أن يعود بالنفع على المستثمر نفسه، ويتضمن المساهمات العينية والنقدية كما يشمل العمل التطوعي من خلال استثمار الوقت والمعرفة لتعليم الطلاب، وصقل المهارات، وإبراز الطاقات، واحتضان الأفكار الريادية والأنشطة الإبداعية. ويتضمن كذلك: توفير رأس المال الاجتماعي، مثل: توفير وقت الاستثمار الوجود الاجتماعي، وبناء العلاقات لإنشاء شبكات الدعوة أو مجموعات العمل، ونحو ذلك؛ لذا فإن الفرق الرئيس بين الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي؛ أن الأول ينبغي أن يحقق عوائد مقصودة تتجاوز تلك التي تعود بالفائدة على المستثمر أو المانح، كما هو الحال في الاستثمار الاقتصادي، وأن كل من الاستثمارات والعائدات المتوقعة من الاستثمار الاجتماعي تنطوي على أكثر المعاملات والتحويلات النقدية، لكن عليها أن توفر نفعاً حقيقياً للمجتمع

ككل (السعدون، 2020) يدفع مفهوم الاستثمار الاجتماعي نحو البحث عن أسباب المشكلات والنواقص الاجتماعية لاستئصالها من جذورها، عوضاً عن محاولة معالجتها بعد وقوعها (زاوية، 2021).

وهناك ثلاث منظمات عالمية حددت تعريف للاستثمار الاجتماعي أو الاستثمار ذو الأثر:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يوفر الاستثمار ذو الأثر الاجتماعي التمويل

للمنظمات التي تعالج الاحتياجات الاجتماعية و/أو البيئية مع توقع صريح لتحقيق عوائد، اجتماعية ومالية قابلة للقياس، وهو نهج قائم على النتائج والمخرجات يجمع بين الحكومة ومقدمي الخدمات والمستثمرين والمجتمعات لمعالجة مجموعة من قضايا السياسة ومشاكلها. وهي أيضاً طريقة لتوجيه موارد جديدة نحو أهداف التنمية المستدامة.

- مجموعة التوجيه العالمي للاستثمار المؤثر (GSG) يعمل الاستثمار ذو الأثر على تحسين وضع

المخاطر والعائد والتأثير بهدف تحقيق الفائدة للبشر وكوكب الأرض عمومًا. ويتولى الاستثمار ذو الأثر هذه المهمة عن طريق وضع أهداف اجتماعية وبيئية محددة جنباً إلى جنب مع الأهداف المالية وقياس تحقيقها.

- شبكة الاستثمار ذات التأثير العالمي (GIIN) الاستثمار ذو الأثر/الاستثمارات المؤثرة هي

استثمارات تهدف إلى إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي وقابل للقياس إلى جانب تحقيق العائد المالي. يمكن تنفيذ الاستثمارات ذات الأثر في الأسواق الناشئة والمتقدمة واستهداف مجموعة من العوائد أقل من سعر السوق، اعتماداً على الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالمستثمرين.

وحسب التعريفات السابقة فإن الاستثمار الاجتماعي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز مزاياه التمكين، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز التنمية المستدامة، والعمل على الحد من الفقر والبطالة، والتقليل من الصرف الحكومي، وتعد فكرة تحويل التحديات المجتمعية إلى فرص استثمارية من أهم مزايا الاستثمار الاجتماعي، وهناك فرق بين الاستثمار الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية CSR فالمسؤولية الاجتماعية تمثل شركة كبيرة تخصص جزء من مالها في حل قضايا مجتمعية بينما الاستثمار الاجتماعي هو في أصله يحل القضية المجتمعية.

كما تتميز الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي بارتباطها بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التابعة للأمم المتحدة، والتي ميزتها الأمم المتحدة بأنها مرتبطة مباشرة ببعضها البعض "أن العمل نحو هدف واحد سيؤثر على نتائج الأهداف الأخرى، ولذلك فإن ضمان التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أمر ضروري ومحتم لتحقيق التطوير والتنمية المستدامة" (UN , sustainable development goals).



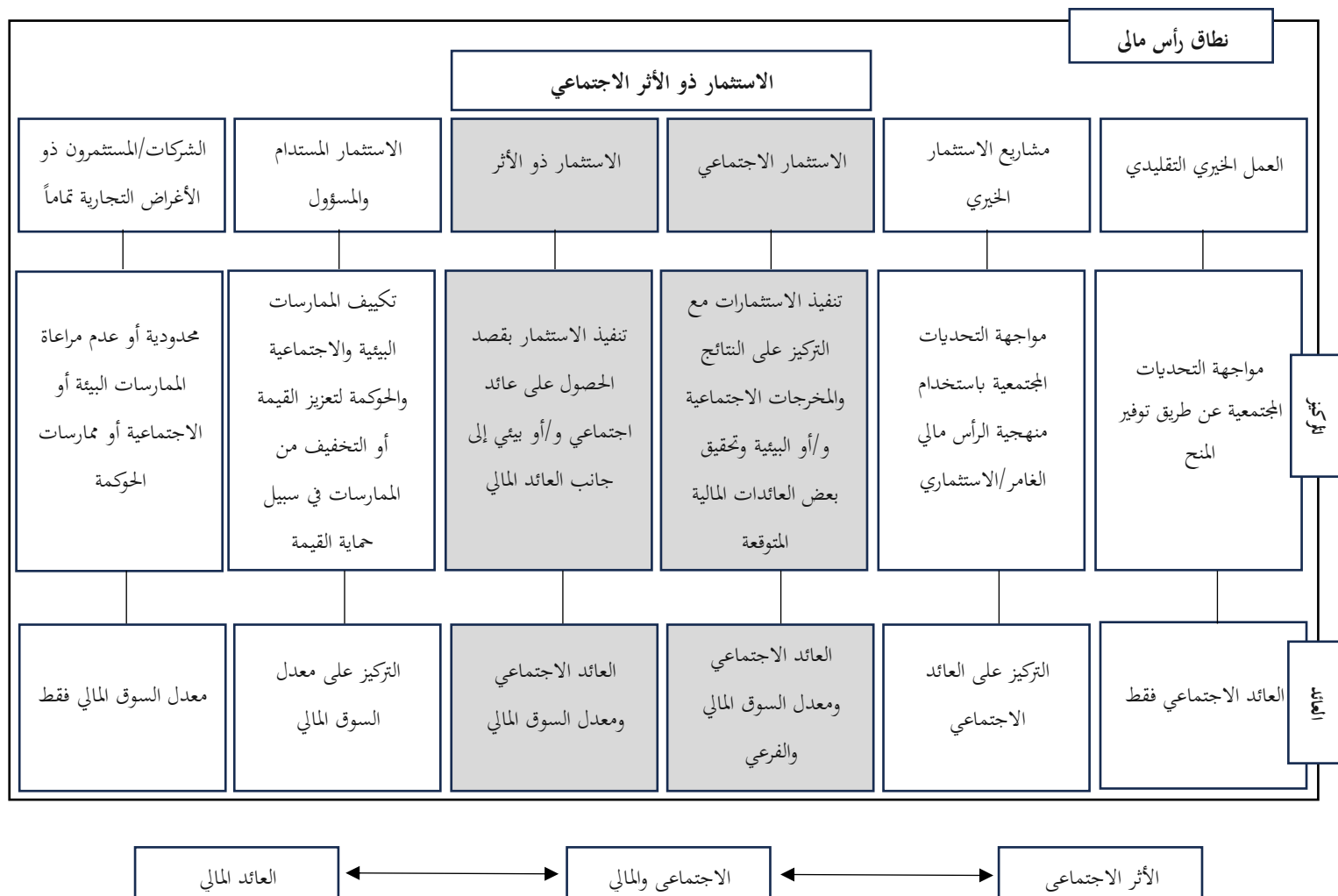
Department of Economic and Social Affairs Sustainable

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، فمفهوم التنمية المستدامة يشمل أيضاً الاحتياجات الأساسية، وخاصة الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي أن تُعطى لهم الأولوية القصوى، بالإضافة إلى ذلك يأخذ مفهوم التنمية المستدامة في الاعتبار القيود التي يفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية (KPMG. 2018).

تواجه ريادة الأعمال الاجتماعية تحدي تنفيذ حلول مبتكرة كخدمات ومنتجات لبعض أصعب المشاكل التي تواجه العالم فيسعى لمشاركة الجهات الفاعلة في مختلف قطاعات المجتمع لتكامل الجهود وزيادة تأثير الحلول، عادة ما يتطلب استثماراً اقتصادياً لتنفيذها، ومع ذلك ونظراً لقدرة على التحول والوصول إلى الأسواق التي قد تكون تقليدية إلا أنها تعزز العوائد والاجتماعية والمالية التي قد تكون جذابة للمستثمرين.

في المملكة العربية السعودية يعد المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والذي يتبع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية هو من يمثل الجهة الرسمية المشرفة على الاستثمار الاجتماعي في السعودية وتم تعريف مفهوم الاستثمار الاجتماعي بأنه: استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي قابل لقياس.

وفي دراسة بحثية عملت عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية خلال عام (2021) باسم "دراسة مقارنة لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار ذي الأثر في المملكة العربية السعودية" والتي أظهرت موقع الاستثمار الاجتماعي أو الاستثمار ذي الأثر ضمن منطقة محددة من النطاق الواسع لرأس المال، فهو يجمع بين رسالة تسعى لتحقيق أثر إيجابي ومكاسب مالية في آن معاً، وتم توضيحها في النموذج التالي:



الاستثمار ذو الأثر الاجتماعي 2019 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحليل Palladium

يهدف الاستثمار الاجتماعي للجميع بين رأس المال لتحقيق أهداف اجتماعية متنوعة تعود بالنفع والفائدة على جميع أفراد المجتمع وتحقق عوائد مالية على المستثمرين، فيتميز بتحقيق أهداف أخرى غير الأهداف المالية المتحققة بالأرباح. ويرى الباحث بأن التفرقة بين ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي يعد أمراً غير منطقياً وذلك لأنهما يحققان هدفاً واحداً ولكن الفرق أن رائد الأعمال الاجتماعي يبحث عن الفكرة وكيف يحولها إلى مشروع، والمستثمر الاجتماعي يدفع المالي كاستثمار لتشغيل هذا المشروع فكما أن هناك رائد أعمال يعمل على تشغيل الفكرة فهناك مستثمر ملائكي يدعم الفكرة مالية ويضع خبرته في تطويرها، لذلك يعتقد الباحث بأن ريادة الأعمال الاجتماعية

مثلها مثل أي مجال اقتصادي يركز على إنشاء مشاريع تحقق عوائد مالية، ولكن تتميز ريادة الأعمال الاجتماعية بأنها يتم إنشاء مشاريعها على أساس قضية مجتمعية ويتوقع الباحث بأن هناك معيار بسيط يمكن أن يفرق بين المشاريع الريادة والمشاريع الريادية الاجتماعية وهو معيار اتخاذ القرار في مصفوفة اتخاذ القرار لدى صاحب المشروع، هنا نريد أن نثبت أن الجانب الاجتماعي هو الأساس في تحديد توجهات المشروع فالسؤال هنا (ماهي معايير اتخاذ القرار عند صاحب المشروع؟ هل جزء أساسي من هذه المعايير هو الجانب الاجتماعي؟) وذلك لأن محور المشاريع ذات أثر اجتماعية ليس المنتج الذي يأتي بالمال إنما محورها الأساسي هو المنتج الذي يحل القضية ويجلب المال فكيف لمتخذ القرار في المشروع هل لهذا المحور اعتبار مهم أو لا؟! ومن خلال ذلك يمكن تحديد هل المشروع استثمار اجتماعي أو لا، فما لم يكن جزء رئيسي من اتخاذ القرار هو الجانب الاجتماعي حسب دراسات واضحة فإن المشروع ليس استثماراً اجتماعياً، بل ممكن المشروع يغير نموذج العمل الخاص به في المقابل الاستثمار في حل القضية المحددة.

خصائص ومميزات ريادة الأعمال الاجتماعية:

من منطلق مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية وما تشمله من مصطلحات "الاستثمار الاجتماعي" أو "الاستثمار ذي الأثر" تمثل توجهاً ومساراً واحداً في التأثير الإيجابي على المجتمع والتغيير من حياته للأفضل، فأي مصطلح سوف يتم استخدامه في هذا البحث فهو يوجه في الاتجاه، ويرى الباحث أن هناك تميزاً ملحوظاً لهذا التوجه عن باقي مجالات ريادة الأعمال فحدد مجموعة من المميزات والخصائص التي تميز ريادة الأعمال الاجتماعية وتم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: رائد الأعمال الاجتماعي:

- 1- أن يكون رائد الأعمال الاجتماعي صاحب قضية: القضية هي أساس ريادة الأعمال الاجتماعية فبدون قضية محددة لا يعتبر المشروع اجتماعياً ولذلك يجب أن يكون رائد الأعمال الاجتماعي صاحب قضية مؤمن فيها وعالم بتفاصيلها وقد يكون عاش تفاصيلها هو شخصياً أو أحد من القريين منه أو تعايش معها في مجتمعه ومنها خطر على باله فكرة مبتكرة تساهم في حل القضية عبر مشروع ريادي، يحقق هذا المشروع أثر اجتماعي ونمو اقتصادي مستمر يضمن استدامة الحل والأثر منه.
- 2- العقلية البصرية: تبدأ رحلة كل رائد أعمال اجتماعي بعقلية ثابتة، إنهم يرون ما هو أبعد من الحاضر ويتصورون المستقبل، ولا يسعون لتخفيف المشكلات الاجتماعية فقط، بل يتم القضاء عليها أيضاً. ويشكل هذا المنظور أفعالهم وقراراتهم، مما يمكنهم من إيجاد حلول مبتكرة تنتج تأثيرات مستدامة وطويلة الأجل.
- 3- الوعي الاجتماعي: يمتلك رواد الأعمال الاجتماعيون إحساساً حاداً بالوعي الاجتماعي. إنهم لا يدركون القضايا المجتمعية فحسب، بل يتعاطفون بشدة مع المتضررين. يتيح لهم هذا الفهم العميق للسياقات الاجتماعية إيجاد حلول ليست فعالة فحسب، بل يتردد صداها أيضاً مع المجتمع الذي يخدمونه.
- 4- المرونة: هي سمة مشتركة بين رواد الأعمال الاجتماعيين. وهم يواجهون عدداً لا يحصى من التحديات، بما في ذلك القيود المالية، والعقبات التنظيمية، والشكوك المجتمعية. ومع ذلك، فإنهم يثابرون ويصمدون في مواجهة الشدائد، مدفوعين بالتزامهم الثابت بقضيتهم.

- 5- التفكير الابتكاري: الابتكار هو شريان الحياة لريادة الأعمال الاجتماعية. لا يكفي مجرد تحديد القضايا الاجتماعية؛ يجب على رواد الأعمال الاجتماعيين الناجحين تطوير حلول فريدة وفعالة. وهي غالبًا ما تكون غير تقليدية وتتحدى المعايير الراسخة، وتدفع حدود ما يعتبر ممكنًا.
- 6- التركيز على الاستدامة المالية: يكمن جزء جوهري من ريادة الأعمال الاجتماعية في تحقيق التوازن بين الفوائد المجتمعية والقدرة المالية. لكي تستمر أي مبادرة وتحدث تأثيرات طويلة المدى، يجب أن تكون مستدامة ماليًا.
- 7- التعاون والعمل الجماعي: يشكل التعاون والعمل الجماعي العمود الفقري لريادة الأعمال الاجتماعية الناجحة. إن الجهود المتضافرة للأفراد المتنوعين هي التي تحول الرؤية إلى حقيقة.
- 8- الالتزام بالممارسات الأخلاقية: إن الالتزام بالممارسات الأخلاقية يميز رواد الأعمال الاجتماعيين عن بعضهم البعض. إنهم يتجاوزون المتطلبات القانونية لضمان أن أفعالهم تتوافق مع مبادئ العدالة والنزاهة واحترام جميع أصحاب المصلحة.
- 9- الالتزام بالقدرة على التكيف الأخلاقية: تعد القدرة على التكيف أمرًا أساسيًا في عالم ريادة الأعمال الاجتماعية سريع التطور. يجب أن يكون رواد الأعمال الاجتماعيون مستعدين لمراجعة استراتيجياتهم بناءً على الظروف المتغيرة أو المعلومات الجديدة لضمان بقاء مبادراتهم فعالة وذات صلة.
- 10- مهارات اتصال قوية: يعد التواصل الفعال أمرًا أساسيًا لنجاح ريادة الأعمال الاجتماعية. يجب على رواد الأعمال الاجتماعيين التعبير عن رؤيتهم بشكل مقنع لأصحاب المصلحة، من أفراد المجتمع إلى المستثمرين.

11- التركيز على قياس التأثير: الهدف النهائي لريادة الأعمال الاجتماعية هو خلق تأثيرات مجتمعية إيجابية. وعلى هذا النحو، فإن القدرة على قياس هذا التأثير وإبلاغه تعد سمة حاسمة لرواد الأعمال الاجتماعيين.

القسم الثاني: المنشأة الاجتماعية أو المشروع الاجتماعي:

1- التركيز على القضية: يركز المشروع على حل القضية بطريقة تحقق الاستدامة المالية، فنموذج العمل الخاصة بالمنشأة أياً كان صفتها القانونية يكون مدمج بين نموذج العمل التجاري ونموذج العمل الاجتماعي أي أن المشروع يحقق عوائد مالي وأثر اجتماعي في نفس الوقت.

2- اتخاذ القرار يبنى على أساس القضية: تتميز مصفوفة اتخاذ القرار في المنشأة الاجتماعية بأنه يراعي الجانب الاجتماعي للقضية بشكل أساسي فمثلاً لو أن اتخاذ قرار معين يحقق عوائد مالية كبيرة أو يقلل من التكاليف، ولكن لا يساهم في حل القضية الاجتماعية بالمنشأة تمتنع عن اتخاذ هذا القرار أو تسعى لتغيير نموذج عملها في سبيل المحافظة على حل القضية.

3- إعادة استثمار الأرباح: في المشاريع الاجتماعية تسعى لتحقيق استدامة أثرها من عوائدها المالية فنمو الأرباح يحقق نمو أكبر في الأثر الاجتماعي وبالتالي تعمل على إعادة استثمار جزء من أرباحها لتحقيق أهدافها الاجتماعية، فهي تُستخدم هذه الموارد عمومًا لتمويل وتوسيع البرامج والمشاريع التي لها تأثير أكبر على المجتمع، وفي السعودية حددت الجهات القانونية في وزارة التجارة السعودية نسبة محددة من الأرباح يتم توزيعها على المستثمرين بحيث لا تتجاوز 10% من صافي الأرباح (نظام الشركات الجديد، 2023) وفي بريطانيا هناك 35% يجب التبرع فيها على المجتمع.

4- المشاركة: تميل المنشآت المسؤولة اجتماعيًا إلى المشاركة في المجتمعات التي تعمل فيها، والعمل بشكل

تعاوني مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية، وأفراد المجتمع.

إنهم يسعون إلى المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة هؤلاء لتعزيز تأثيرهم وضمان استدامة مبادراتهم.

5- الشفافية: تلتزم المنشآت الاجتماعية مثل بقية مجالات ريادة الأعمال بجميع لوائح الشفافية في عملياتها

واتصالاتها. يمكنهم اعتماد أشكال قانونية مختلفة، مثل التعاونيات والمؤسسات والشركات ذات المسؤولية

المحدودة وغيرها، والجانب الأكثر أهمية هو أن يكون نموذج أعمالهم مدعومًا باستراتيجية قوية تجمع بين

توليد الإيرادات والسعي لتحقيق تأثير اجتماعي وبيئي إيجابي.

وتتميز ريادة الأعمال الاجتماعية بتنوع مجالاتها حيث حددت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"

في المملكة العربية السعودية 7 مجالات وهي:

المجالات	أمثلة على مشاريع ريادة اجتماعية
الخدمة المجتمعية	جزيل الخير، سوق نسيج، بسمة الدنيا
الرعاية الصحية	كيورا، لبيه، مايند، كرز، اطمئنان
التعليم والبحث	نون أكاديمي، تطبيق لمسة للأطفال، تاء الرقمية
المنشآت الدينية والحج والعمرة	شركات الحج والعمرة
التنمية والإسكان	مؤسسة hydrgeen, me towe
الثقافة والرياضة والترفيه	زيانيمشين، كارما من مصر
البيئة	تدوير، تدوم، أكوابونيك، نباتا من مصر، منصة بيئي، انبات

دراسة استراتيجية ريادة الأعمال الاجتماعية في السعودية "منشآت" 2020

وكل هذه المجالات تحقق تأثيراً اجتماعياً يساهم في تحقيق جودة الحياة في المجتمع، والتنوع في هذه المجالات يحقق التكامل بين المنشآت الاجتماعية في سبيل تحقيق الرفاهية وتقديم حلول مجتمعية تخدم المجتمع داخل الحي أو المدينة، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم جديد يعزز من ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي وهي "مدينة الريادة الاجتماعية" أو Social enterprise places وتم تطبيق هذا المفهوم في المملكة المتحدة وتم تعريف مدينة الريادة الاجتماعية أنها أماكن المؤسسات الاجتماعية هي المناطق التي يزدهر فيها نشاط المؤسسات الاجتماعية، من الأحياء والبلدات والمدن والمناطق - تعلن المناطق في جميع أنحاء المملكة المتحدة عن نفسها كأماكن للمؤسسات الاجتماعية ملتزمة بالاستثمار في هذا القطاع وذلك حسب موقع social enterprise UK وهو أيضاً ما يسمى بنموذج كليفلاند Cleveland model.

نموذج كليفلاند: يجمع بين التنمية الاقتصادية المجتمعية، والقوة الشرائية للمؤسسات الأساسية مثل المستشفيات والجامعات معاً في استراتيجية واحدة منسقة لبناء الأعمال التعاونية في الأحياء منخفضة الدخل وتم تطبيق هذا النموذج على أحد الأحياء الفقيرة لمدينة أوهايو الأمريكية بالتعاون مع منظمة The Democracy Collaborative، ويعد نموذج جديد للأعمال التجارية واسعة النطاق التي يملكها العمال والتي تعود بالفائدة على المجتمع، فيركز نموذج كليفلاند التعاوني على أن يمتلك عمال أهل المدينة في المؤسسات التي يعملون فيها أو تقضي لهم



شكل توضيحي لآلية عمل نموذج كليفلاند

حاجاتهم داخل المدينة، وذلك بتخفيض في الرواتب قدره 0.50 دولار / ساعة على مدى ثلاث سنوات ، ثم يصبحون قادرين على إكمال حصة الملكية الإجمالية في 3000 دولار وبعد ثماني سنوات يمكن

للعمال كسب حصة محتملة تبلغ 65000 دولار وبمجرد الحصول على الملكية يصبح العمال صانعي القرار في التعاونية في وقت واحد.

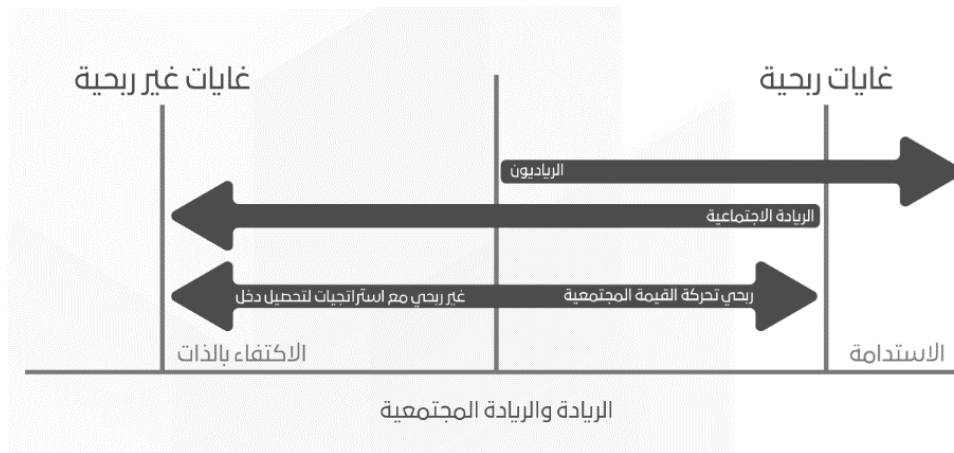
كيف يمكن أن نطبقها في السعودية؟ يقترح الباحث القيام بالبحث عن أكثر منطقة في المملكة العربية السعودية فيها شركات استثمار اجتماعي معتمدة ونعمل بينهم تحالف من ثم أخذ اعتماد من محافظ المدينة أو أمير المدينة مثلاً للدعم ومن ثم ندخل التجار والجمعيات لبناء النظام البيئي كتأسيس بيئة متكاملة مدينة الريادة الاجتماعية.

نماذج أعمال ريادة الأعمال الاجتماعية:

قد يحصل الكثير من الخلط بين المتبرعين للمنظمات الخيرية والناشطين وجهات المسؤولية الاجتماعية التابعة للشركات والمنظمات ذات المسؤولية الاجتماعية عموماً؛ ولكن هناك فرق واضح يمكن تمييزه من خلال تعريف ريادة الأعمال الاجتماعية، بينما هناك نماذج تتبعها شركات الريادة الاجتماعية وهي:

1- غير ربحي بوجود استراتيجيات لتحصيل مصادر دخل.

2- ربحي مع استراتيجيات تحركها القيمة الاجتماعية.



مستند تعريف الريادة الاجتماعية في معسكرات الريادة الاجتماعية "منشآت" 2021

يساعد النموذج رواد الأعمال الاجتماعيين على أن يتبنوا نموذجاً لا يضطرهم إلى البحث عن تمويل ما أو الحجة إلى العمل في وظيفة أخرى لتحقيق الربح، حيث ينطلقوا من الحاجة الاجتماعية إلى أهداف الربحية ليبقى الأثر، وتتنوع نماذج الأعمال الاجتماعية إلى التالي (المنشآت، أو المؤسسات، أو الشركات، أو المشاريع الاجتماعية وغيرها في نفس النطاق):

1- المؤسسات الاجتماعية المضمنة: تعد الأنشطة التجارية في هذا النموذج جزءاً من عمليات المؤسسة

الاجتماعية وطريقة تصميم برامجها الاجتماعية فالأنشطة التجارية تخدم الرسالة الاجتماعية بشكل مركزي وتوصل القيمة وتحل القضية بشكل مباشر.

2- المؤسسات الاجتماعية المتقاطعة: وهي تشارك الموارد والأصول والتكاليف والخبرات والطاقة بين

الأنشطة التجارية والبرامج الاجتماعية المقدمة فهي تدمج بين البرامج الاجتماعية والأنشطة التجارية وتعمل المنظمات الاجتماعية التي تتبع هذا النسق طريقة للحصول على الإيرادات من خلال العمليات التجارية وتخدم فيها شريحة مستهدفة قد تكون معدمة أو من الصعب توليد من خلال إيرادات مالية.

3- المؤسسات الاجتماعي المنفصلة: في هذا النموذج تكون البرامج الاجتماعية مستقلة عن الأنشطة التجارية

ولا يكون فيها تقاطع سواء في الموارد أو الخبراء أو غيرها من الأصول، وتختلف البرامج والأنشطة الاجتماعي عن الأنشطة التجارية التي تقوم بها المؤسسة، فقد يكون نشاط الشركة تجاري في مجال يختلف كلياً عن المجال الاجتماعي الذي تساهم به الشركة.

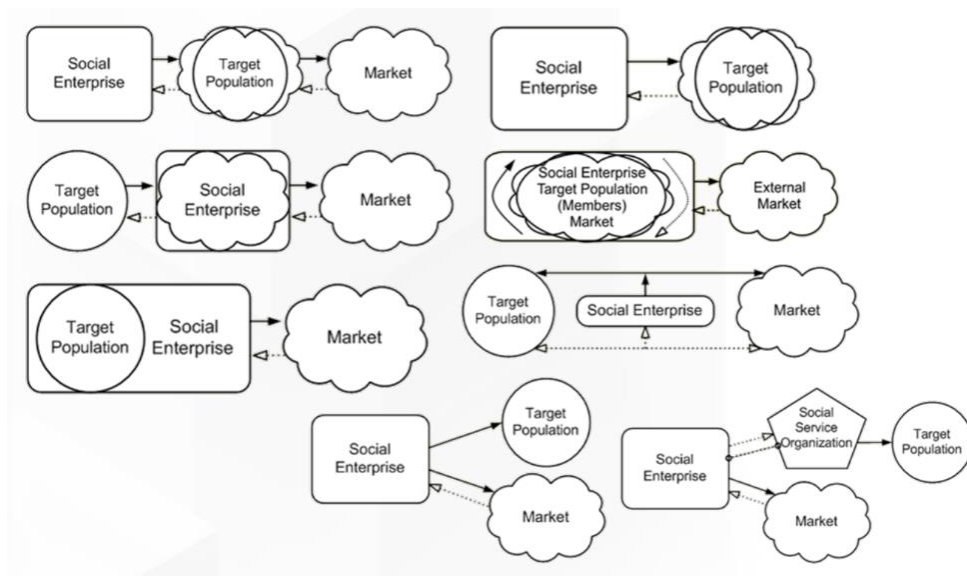
ومن خلال هذه الأنواع الثلاثة تم تحديد تسعة أنماط لنماذج أعمال اجتماعية ويحدد كل نموذج شكله الربحي وتأثيره الاجتماعي وهي كالتالي:

- 1- **نموذج دعم الرائد:** تساعد الشركة الاجتماعية الشريحة المستهدفة (ذات الاحتياج) من خلال بيع منتجات تمكن تلك الفئات من القيام بأعمالها وتجنّي من خلال تلك الأعمال مبالغ مالية.
- 2- **نموذج الوساطة:** تبّيع الشريحة المستهدفة عدداً من الخدمات والمنتجات (للشركات الاجتماعية) وتعد الشركة الاجتماعية هي سوق الشريحة المستهدفة، ومن ثم تقوم الشركة الاجتماعية بتطوير وتحسين وإخراج المواد الأولية / المنتجات المبدئية / الخدمات المقدمة من الشريحة المستهدفة وتعمل بعد ذلك على بيعها في السوق وجني مبالغ مالية من عمليات البيع.
- 3- **نموذج التوظيف:** يركز هذا النمو على توظيف (الفئات ذات الاحتياج) في الشركات، مثل الشركات التي تساهم في توفير وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة وتساهم في دمجهم في المجتمع وتوفر لهم حياة كريمة.
- 4- **الدفع مقابل الخدمة:** يوضح هذا النموذج الخدمات التي يتم تقديمها للشرائح المستهدفة (ذات الاحتياج) ويتم ذلك من خلال بيع الخدمات للشريحة وجني الإيرادات بناء على الخدمة المقدمة.
- 5- **نموذج ذوي الدخل المحدود:** يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق إلا أنه يستهدف الشرائح ذات الدخل القليل وبالتالي يعد هذا النموذج من أكثر النماذج تحقيقاً للأثر الاجتماعي مباشر وواضح مع تحقيقه للاستدامة كذلك وليس بالضرورة أن تكون العوائد المالية كبيرة والفائض عالٍ.
- 6- **نموذج التعاونيات:** التعاونية هي مجموعة من الأشخاص يتحدون طوعياً من أجل العمل الاقتصادي المشترك، يضمن دخولهم للسوق كجماعة وليس كأفراد للحصول على شروط مناسبة للبيع والشراء، والقيام بمهام معينة بطريقة أكثر كفاءة وبجودة أفضل.

وصول الفئات المستهدفة إلى السوق ويسهل على المشتري الوصول إلى خدمات ومنتجات تحقق بعداً اجتماعياً

إيرادات مالية تمكن الشركة من خدمة الفئات المستهدفة إما بمبالغ زهيدة أو من دون مقابل مادي.

غير أهلية إذ يهدف عمل المؤسسة الاجتماعية إلى بيع عدد من الخدمات والمنتجات التي تحصد إيرادات وأرباح تغطي تكاليف المؤسسة وتفيد المنظمات الاجتماعية التابعة لها بالدعم المالي لخدمة الشرائح المستهدفة.



مستند تعريف الريادة الاجتماعية في معسكرات الريادة الاجتماعية "منشآت" 2021

المبحث الثاني: لمحة عن رؤية المملكة 2030 مؤشرات المرتبطة بالدراسة.

تحمل المملكة العربية السعودية تاريخاً واسعاً وتجارب يشهد لها العالم في دعم أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الآثار الاجتماعية والاقتصادية من أجل السعي لحياة أفضل على كوكب الأرض، لذلك وانطلاقاً من الإنسان والاهتمام بمعالجة قضايا المجتمع وتحسين جودة الحياة لدى المواطن والمقيم في المملكة العربية السعودية، جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كروية وطنية طموحة في تنمية المجتمع السعودي وتحقيق التنمية المستدامة عبر تمكين الاقتصاد الوطني بصفته اقتصاد مزدهر منافس عالمياً بما يحقق مكمناً قوة للمملكة العربية السعودية وتأثيرها على مستوى العالم.

أصبحت الريادة والريادة الاجتماعية مطلباً وطنياً وضرورة إنسانية ودعامة أساسية في بناء وتعزيز الدول وتحقيق تطورات شبابه، كما أصبحت مساهمة مؤسسات الريادة في الاقتصاد الوطني من سمات المجتمعات والدول المتقدمة، ومن هذا المنطلق يأتي دور "الاستثمار الاجتماعي" في تحقيق التلاحم والتماسك المجتمعي ليساهم في تحقيق المستهدفات الوطنية الطموحة اجتماعياً واقتصادياً، عبر ابتكاره حلول نوعية لقضايا المجتمع وتحدياته التي تواجه المواطن بشكل دوري في حياته اليومية، واستثمار هذه الفرص اقتصادياً ليساهم في نمو الناتج المحلي ويعزز الاقتصاد الوطني وتحسين جودة الحياة.

قد ذكر مصطلح "الاستثمار الاجتماعي" في إحدى مبادرات المرحلة الثانية من برنامج التحول الوطني السعودي 2021م - 2025م، ويهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؛ وذلك بالتركيز على تحقيق التميز في الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الحيوية (وثيقة برنامج التحول الوطني، 2021).

في المرحلة الثانية من برنامج التحويل الوطني والذي يبدأ من 2021 وحتى 2025 تم تحديد 7 أبعاد تجمع 34 هدفاً استراتيجياً ينبثق عنها مجموعة من المبادرات، ففي البعد الثالث "تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي" والذي يهدف إلى الوصول لقطاع غير ربحي مفعّل ومساهم في التنمية المجتمعية من خلال عدد من المحاور أهمها: الاستدامة المالية، وبناء القدرات المؤسسية والقوى العاملة للقطاع وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية التي تسهم في تنمية القطاع، كما يركز البعد على تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية من خلال تطوير سبل الوصول إليها ولا سيما للشرائح الأضعف من المجتمع وتأهيل قدرات العاملين في هذا القطاع لتوفير الخدمات الملائمة للمستفيدين واستخدام الطرق الحديثة لرفع كفاءة هذه الخدمات (وثيقة برنامج التحويل الوطني، 2021)، تم تحديد 6 أهداف تدرج تحت هذا البعد والتي تحتوي على مجموعة من المبادرات، وقد نصت الوثيقة وفي إحدى مبادراتها على نهج الاستثمار الاجتماعي هي "مبادرة ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي" والتي تهدف إلى وضع الأطر التنظيمية والتسهيلات لجلب رؤوس الأموال من القطاع الخاص لتعظيم رأس المال الخيري مما يسهم في رفع الناتج المحلي غير النفط وتحقيق قيمة مضافة أعلى، كما تدعم هذه المبادرة إتاحة الاستثمار الاجتماعي لمنظمات القطاع غير الربحي لتمكينها من إيجاد التمويل الملائم والقابل للاسترداد لتلبية احتياجات رأس المال الخاصة بها، والتأكد من مواءمة وفعالية المنتجات المقترحة من الاحتياجات والأولويات، وبناء على منصة ومنظومة شاملة لتحفيز زيادة المساهمة المالية للقطاع، مما يساهم بشكل حذري في ردم الفجوة التشريعية في إمكانية الاستثمار الاجتماعي ورفع التفقدات النقدية في القطاع، كما شملت المبادرة تأسيس مرجعية للاستثمار الاجتماعي المملكة العربية السعودية باسم "مبادرة تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي" وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء جهة وطنية مستقلة ومختصة من أجل قيادة وتشغيل القطاع غير الربحي في السعودية ويحدد أدوار

ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات المرتبطة بالقطاع غير الربحي مما يساهم في نمو القطاع (وثيقة برنامج التحول الوطني، 2021).

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي هي الجهة المختصة بتفعيل الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي وتحفيز المساهمة فيه، وذلك حسب قرار مجلس الوزراء رقم (618) وتاريخ 1442/10/20 هـ الذي ينص على الموافقة لتنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ولتوضيح المواد المرتبطة بالاستثمار الاجتماعي تم حصرها في مادتين:

المادة السادسة
المجلس هو السلطة العليا للمركز، ويتولى الإشراف عليه وتصريف أموره، وله اتخاذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضه في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص القيام بالآتي:
١. إقرار الاستراتيجيات والخطط والبرامج ومؤشرات الأداء ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي، ومراجعتها، وتقويمها، والعمل على تطويرها وتحديثها، والتأكد من تنفيذها وفقاً للخطط والأنظمة المتبعة.
٢. إقرار مشروعات الأنظمة ذات العلاقة باختصاصات المركز، وكذلك إقرار تعديل المعمول به منها.
٣. إقرار ما يستلزمه تنظيم القطاع غير الربحي من لوائح وقواعد وأدلة ومعايير، وفق ما تقتضي به أنظمة القطاع وسياساته.
٤. إقرار قواعد وآليات إصدار التراخيص والتصاريح التي تحكم في اختصاصات المركز.
٥. إقرار هيكل المركز التنظيمي.
٦. إقرار اللوائح المالية للمركز بالاتفاق مع وزارة المالية.
٧. إقرار اللوائح الإدارية المنظمة لشؤون منسوبي المركز، بالاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالأحكام ذات الأثر المالي الواردة فيها.
٨. الموافقة على مشروع ميزانية المركز، وحسابه الختامي، وتقرير مراجع الحسابات، والتقرير السنوي، تمهيداً لمراجعتها وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
٩. تحديد المقابل المادي للأعمال والخدمات التي يقدمها المركز في مجال اختصاصه.
١٠. الموافقة على إنشاء خاضعات ومسرعات الأعمال الاجتماعية والحوافز الفكرية لمنظمات القطاع غير الربحي.
١١. الموافقة على إقامة المعارض والمؤتمرات والندوات ذات الصلة بمهام المركز، وفق الإجراءات المنظمةة لذلك.
١٢. إقرار ضوابط استعانة المركز بالخبرات والمكاتب الاستشارية المحلية والأجنبية للدراسات والبحوث.
١٣. اعتماد خطة العمل السنوية وخطة المركز التشغيلية.
١٤. تعيين مراجع حسابات خارجي معتمد وتعيين مراقب مالي داخلي.
١٥. الموافقة على تعيين شاعلي الوظائف القيادية في المركز، ومدير وحدة المراجعة الداخلية.
١٦. قبول التبرعات والهبات والوصايا والمنح والأوقاف والإعانات.
١٧. تشكيل لجنة دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم يعهد إليها بما يراه من مهام، ويحدد في قرار تكوين كل لجنة اختصاصاتها ورئاستها وأعضاؤها، ويكون لها الاستعانة بمن تراه من لجانة المهام الممكنة لها، ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

قرار مجلس الوزراء

- المادة السادسة فقرة رقم (2) اقتراح

مشروعات الأنظمة ذات العلاقة

باختصاصات المركز، وكذلك

اقتراح تعديل المعمول به منها.

المادة الرابعة
دون إخلال باختصاصات الجهات الأخرى، للمركز القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافه وفق التنظيم، ومن ذلك ما يأتي:
١. إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج ومؤشرات الأداء ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي، والتحقق من مدى فاعليتها، وإعداد تقارير دورية عن ذلك.
٢. إصدار ما يستلزمه تنظيم القطاع غير الربحي من لوائح وقواعد وأدلة ومعايير وفق ما تقتضي به أنظمة القطاع وسياساته.
٣. إصدار التراخيص والتصاريح لمنظمات القطاع غير الربحي، وفق ما تقتضي به الأنظمة ذات العلاقة، بالتنسيق مع الجهة المختصة والجهات المشرفة التي يدخل نشاط تلك المنظمات في نطاق إشرافها.
٤. الإشراف المالي والإداري على منظمات القطاع غير الربحي، وتصنيفها، والعمل على حوكمتها وفق أفضل المعايير العالمية.
٥. التنسيق والتكامل مع الوحدات الإشرافية في الجهات الحكومية التي يدخل نشاط منظمات القطاع غير الربحي في نطاقها، لتفعيل وتطوير الإشراف الفني على أنشطة القطاع ومنظماته، وتسهيل وتسريع تأسيس منظمات القطاع المتخصصة، وتشجيع العمل غير الربحي وتفعيل دوره وتوسيعه في المجالات التنموية.
٦. نشر ثقافة التطوع وتشجيع العمل التطوعي، وتنظيمه وتمكينه بما يحقق زيادة الفرص التطوعية وتنوعها، وزيادة عدد المتطوعين.
٧. العمل على تحسين كفاءة منظمات القطاع غير الربحي وفعاليتها، وإزالة ما يواجهها من معوقات، وتقديم الدعم الإداري والفني لها.
٨. بناء قدرات العاملين فيها، وتصميم وتنفيذ البرامج اللازمة لذلك بالشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وغير الربحي.
٩. الإشراف على الدعم المادي المقدم لمنظمات القطاع غير الربحي بالتنسيق مع الجهات الداعمة، والعمل على توجيه الدعم بما يحقق الأولويات والخطط التنموية ويدعم الاستخدام المالية لهذه المنظمات.
١٠. حوكمة جمع منظمات القطاع غير الربحي للتبرعات وما تقيمه من حملات، وفق ما تقتضي به الأنظمة ذات العلاقة.
١١. نشر الوعي بأهمية القطاع غير الربحي، وتحفيز المساهمة فيه بمختلف أشكالها، وإقامة المعارض والمؤتمرات والندوات ذات الصلة، والمشاركة فيها.
١٢. إجراء وتشجيع البحوث والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الربحي ونشرها، بالتنسيق والشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وإنشاء قاعدة بيانات القطاع ومنظماته وبرامجه واحتياجاته وأولوياته.
١٣. إنشاء خاضعات ومسرعات الأعمال الاجتماعية والحوافز الفكرية لمنظمات القطاع غير الربحي وتنظيمها، وتحفيز القطاعين غير الربحي والخاص لإنشائها.
١٤. تفعيل جمع القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٥. تفعيل الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، وتحفيز المساهمة فيه.
١٦. تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية ذات الصلة باختصاصه، وله أخذ مقابل لذلك.
١٧. تمثيل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة باختصاصه.

قرار مجلس الوزراء

- المادة الرابعة فقر رقم (14) تنص

على تفعيل الاستثمار ذي

الاستثمار الاجتماعي، وتحفيز

المساهمة فيه.

يشرف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي على الوحدات الإشرافية التابعة للوزارات وتم تحديد مبادرة خاصة بذلك ضمن البعد الثالث باسم "مبادرة تأسيس وتسريع تشغيل الوحدات الإشرافية على المنظمات غير الربحية في الجهات ذات العلاقة" وتهدف إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن تأسيس وحدة خاصة بالإشراف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتسهيل تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وتمكينها عن طريق تطوير أعمال الوحدات المؤسسة لتمكينها من تفعيل الدور المطلوب منها بالإضافة إلى تقديم الدعم والمشورة (وثيقة برنامج التحول الوطني، 2021).

تقدم الجهات الحكومية من خلال الوحدات الإشرافية أدوات تمكينيه للمنظمات غير الربحية في السعودية وتعظيم أثرها الاجتماعي وتقويم قدراتها المالية للاستمرار في التأثير الإيجابي على المجتمع، ولا شك بأن دور الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي يلعبان دوراً مهماً في تمكين القطاع غير الربحي.

وبالنظر إلى دور الريادة الاجتماعية في إنشاء شركات اجتماعية ناشئة فإن الهيئة العامة للمنشآت المتوسطة والصغيرة حددت مستهدف لها بأن تصل أعداد المنشآت الاجتماعية الجديدة في المملكة إلى أكثر من 17 ألف منشأة بحلول عام 2030 وذلك بعد ما قامت بعمل مقارنة مرجعية مع تجربة المملكة المتحدة في الاستثمار الاجتماعي، وهذا ما يساهم في تحقيق نمواً اقتصادياً وتأثيراً اجتماعياً لمجتمع المملكة العربية السعودية.

يتقاطع مفهوم الاستثمار الاجتماعي مع رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة، وتقليل الاعتماد على النفط بصفته مصدر رئيس للدخل، وتنويع مصادر الإيرادات والاستثمارات، وتعزيز دور المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني في بناء المستقبل، كما أن هذه المستهدفات تصب مباشرة في إستراتيجيات المناطق والمدن للوصول إلى مستهدفات محددة، من خلال

إيجاد حلول لقضايا وتحديات اجتماعية وتحويلها إلى فرص استثمارية تعزز من اقتصاديات المدن، وخلق فرص عمل، والمساهمة في الناتج المحلي وغيرها.

تظهر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 اهتمامها البالغ في تمكين القطاع غير الربحي للمساهمة في الناتج المحلي السعودي وذلك عبر بناء السياسات والإجراءات التنظيمية لتفعيل الاستثمار الاجتماعي في السعودية حسب ما تم حصره من مواد ومبادرات التي تساهم في تحقيق عدد من مؤشرات رؤية المملكة 2030 والتي تم حصرها من قبل الباحث والعمل على تنظيمها في مصفوفة مرتبطة بمحاور الرؤية وهي كالتالي:

مستهدفات رؤية المملكة 2030 حسب كل محور من محاورها الرئيسية				
مجتمع حيوي	اقتصاد مزدهر	وطن طموح	تحقيق عوائد مالية	التنمية الاجتماعية
- تصنيف 3 مدن سعودية من بين أفضل 100 مدينة على مستوى العالم. - زيادة إنفاق الأسر السنوي على الأنشطة الثقافية والترفيهية المحلية من 2,9% إلى 6%	- زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة من 18.7% على 50% - زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% - رفع المركز الاقتصادي للمملكة من التاسع عشر على المركز الخامس	- زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى 5% - زيادة الإيرادات غير النفطية من 162 مليار ريال سعودي إلى تريليون ريال سعودي. - الوصول إلى 17 ألف شركة ناشئة قبل نهاية عام 2030		
- التقدم في مؤشر رأس المال الاجتماعي من المركز 26 إلى المركز 10 - زيادة معدل ممارسة السكان للرياضة من 13% إلى 40% - زيادة قدرة المملكة السنوي على استقبال المعتمدين من 6.2 مليون إلى 30 مليون سنوياً	- خفض معدل البطالة من 12.3% إلى 7% - رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% - رفع تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية العالمية من 25 إلى المراكز العشرة الأولى.	- الوصول إلى مليون متطوع سنوياً - زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي الدخل من 6% إلى 10%	يعتمد الاستثمار الاجتماعي بشكل أساسي على ما هو الأثر التنموي والاجتماعي الناتج من هذه الاستثمارات	

الجدول من إعداد الباحث

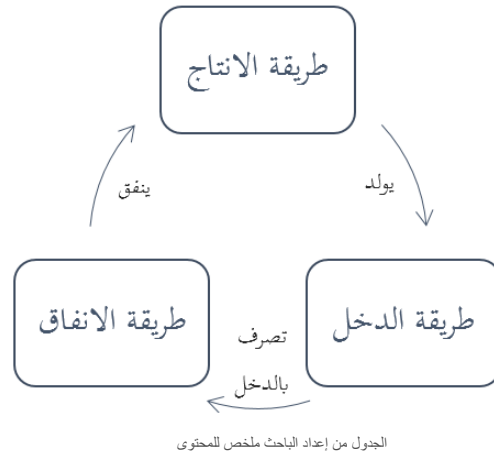
من خلال المصفوفة السابقة نلاحظ حجم تأثير مفهوم الاستثمار الاجتماعي ومساهمة تطبيقاته على تحقيق مؤشرات رؤية المملكة 2030 والتي وجدت بهدف تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي على مستوى الفرد والمجتمع السعودي وتحقيق الرفاهية وجودة الحياة له فيكون هناك الإنتاج والاستثمار في نمو المجتمع وبالتالي ينعكس أثرها على نمو الناتج المحلي السعودي.

الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية:

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها (الاقتصاد الكلي) وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزءاً من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أما صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي (مهندس، أحمد بن بكر، 2016) فتستيقظ جميع الدول في كل يوم ويعمل أفراد مجتمعاتها في مختلف المجالات لتحقيق العوائد المالية على اقتصاد الدولة، وجميعهم يساهموا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبحسب مقابلة المهندس أحمد باسماويل (قائد مستشارين في الاستثمار الاجتماعي بشركة أروقة الريادة) فإنه يعتقد بأن الناتج المحلي هو مجموعة مستحقات الناس، مثلاً: كم شخص موجود في السعودية ويعمل على توليد المال، فإذا عمل لتوليد المال فهو يساهم في الناتج المحلي. يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائي المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه: إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه: إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموعة الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصا الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. (مهند، أحمد بن بكر، 2016)



وفي المملكة العربية السعودية يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة مواجهاً جميع التحديات العالمية التي تواجه كل الدول مثل كورونا والأحداث السياسية العالمية التي أثرت بلا شكل على نمو الاقتصاد العالمي، أصدر شركة الاستشارات "بي دبليو سي" أول نسخة من تقرير النشرة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية الذي أشارت فيه على أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي قد تخطى حاجز تريليون دولار للمرة الأولى في تاريخ المملكة بحلول نهاية عام 2022 مقترباً بخطى ثابتة من تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 (العربية، 2023).

ووفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء في السعودية في تقريرها حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2023 فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 4.4% في الربع الثالث من عام 2023 مقارنة الربع المماثل من عام 2022 وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2023 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً انخفاضاً بلغت نسبته 3.2% مع ارتفاع ملحوظ للأنشطة غير النفطية (والتي تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الأنشطة النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية) بمقدار 3.5% على أساس سنوي.

حققت معظم الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو إيجابي على أساس سنوي حيث حققت أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية أعلى معدلات النمو خلال الربع الثالث من عام 2023 والذي بلغ 11.8% على أساس سنوي تليها أنشطة خدمات المالي والتأمين وخدمات الأعمال بنمو سنوي بلغ 6.2% والأنشطة التجارية بالجملة والتجزئة والمطاعم 5.4% على أساس سنوي (الهيئة العامة للإحصاء، 2023).

وبالتالي وبالنظر بشكل عام على الناتج المحلي الإجمالي فإننا نشاهد نمواً ملحوظاً في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ويتصدرها الخدمات الاجتماعية وهذا ما يدل على وجود دور للأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في نمو الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية.

المبحث الثالث: حجم الاستثمارات العالمية والمحلية في قطاع الاستثمار الاجتماعي.

يسعى العالم أجمع لتحقيق الرفاهية وجودة الحياة لمجتمعهم فيسخر جميع الأدوات والاستثمارات التي تدعم نمو عوامل نجاح المجتمع وتحقيق مراكز متقدمة في جميع المجالات، لذلك يشهد العام نمواً متسارعاً في مختلف القطاعات وتسخيرها لتحريك الاقتصادي المحلي وتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتمثل ريادة الأعمال الاجتماعية أحد هذه المجالات التي حققت نمواً ملحوظاً في آخر خمسة سنوات واهتمام كبير من قبل المستثمرين ورواد الأعمال.

يزداد قطاع الاستثمار الاجتماعي تطوراً وعمقاً من حيث تطور نمو السوق في العقد الماضي، ومؤشرات نمو السوق، بالإضافة إلى دوافع القيام باستثمارات اجتماعية، ولا يزال المستثمرون الاجتماعيون يمتلكون نظرة إيجابية للمستقبل بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى تأثيرات كورونا على الاقتصاد العالمي.

فهناك أكثر من 18 دولة أوروبية حالياً اعتمدت مصطلح الريادة الاجتماعية كحد التعريفات الخاصة بالمؤسسات، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية عن طريق إصدار نظام الشركات الغير وربحية وتعريفات الهيئة العام لمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

الاطلاع على حجم الاستثمار الاجتماعي عالمياً:

إن الريادة الاجتماعية تمثل حلاً جوهرياً لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العالمية بناء على مفهومها والأهداف المرجوة منها في دفع تنمية الاقتصاد المجتمعي، فنجد أن المنظمات الاجتماعية تدير أكثر من 1.164 تريليون دولار في الاستثمار المؤثر في جميع أنحاء العالم وذلك حسب تقرير شبكة الاستثمار ذات التأثير

العالمي (GIIN, 2022) حيث تضاعفت تدفقات رأس المال للاستثمار الاجتماعي أربع أضعاف بين عام 2014 إلى عام 2018 وصولاً إلى عام 2022.

ويشير التقرير إلى أنه هناك 3349 منظمة اجتماعية حول العالم تقوم بإدارة هذه المبالغ في مجال الاستثمار الاجتماعي، ومن هذه القائمة قامت GIIN بجمع بيانات الأصول المدارة ذات التأثير الحالي لـ 1289 منظمة بواقع 343 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 57% من إجمالي حجم السوق، وبلغ متوسط محفظة الاستثمار 485 مليون دولار أمريكي، كما يشير التقرير أيضاً إلى نمو إصدار السندات الخضراء بمعدل سنوي بلغ 43% ليصل إلى 578 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مع استمرار النمو خلال عام التالي 2022 (SIZING 2022). (THE OMPACT INVESTING MARKET).

وباطلاع على الدول المتقدمة أو المهتمة في مجال الاستثمار الاجتماعي نجد أن هناك نمواً هائلاً تدعمها استراتيجية وسياسات وإجراءات داخل الدولة تساعد على هذا النمو، مما يثبت دور تأثير الاستثمار الاجتماعي وتمكين رواد الأعمال الاجتماعيين وفي بناء شركاتهم على الاجتماعية على الازدهار الاقتصادي والتنمية المجتمعية في العالم حيث ركزت الاستثمارات العالمية في قطاعات مختلفة ضمن مجال الاستثمار الاجتماعي مثل: الطاقة، الإسكان، الغذاء والزراعة، الرعاية الصحية، التعليم، المياه والصرف الصحي والنظافة، والخدمات المجتمعية وغيرها من القطاعات.

تمثل المملكة المتحدة إحدى الدول المتقدمة في مجال الاستثمار الاجتماعي لأكثر من 20 سنة ماضية وفي 2015 وجد أن وصل قيمة السوق في الاستثمار الاجتماعي إلى 1.87 مليار دولار مع 3500 صفقة استثمارية في 3000 مؤسسة بينما هناك 739 مليون دولار متاحة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية في عام 2015 (المجتمع الكبير كاييتال هارفي ماكغراث، المملكة المتحدة). بينما في البرازيل فوجد هناك 186 مليون دولار أمريكي من

الأصول الاستثمارية المؤثرة تحت الإدارة بحلول أوائل عام 2016 مقارنة بـ 177 مليون دورا أمريكي في عام 2014 (شبكة أسبن لرواد الأعمال في مجال التنمية، البرازيل) وفي فرنسا وصل حجم سوق الاستثمار الاجتماعي إلى 1.9 مليار دولار أمريكي.

في أمريكا عدد صفقات استثمار اجتماعي (محلية) وصلت بقيمة 1.05 مليار دولار والتي تم إبرامها في الفترة ما بين 2014 و 2015 في أعقاب المائدة المستديرة التي عقدها البيت الأبيض حول الاستثمار المؤثر (كلارك 2016)، الولايات المتحدة)، وبعكس أحجام السوق المتباينة أيضاً مدى نضج وتأثير الاستثمار الاجتماعي عبر اقتصاد كل بلد حيث تتراوح مستويات مساهمة الاستثمار الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي بين 51,3 مليار دولار في المملكة المتحدة و 500 مليار دولار في أمريكا، عمل الباحث على تلخيصها في المصفوفة التالية:

عدد المنشآت الاجتماعية	كندا	فرنسا	استراليا	المملكة المتحدة	أمريكا
161,000 منظمة اجتماعية	222.800 منظمة غير ربحية	620.000 منظمة غير ربحية ومؤسسة اجتماعية	904,000 منظمة غير ربحية ومؤسسة اجتماعية	A\N	
تساهم ببلغ 84 مليار دولار كندي بنسبة 5.4% من الناتج المحلي	تساهم بـ 2,78 مليار دولار بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي	تساهم ببلغ 32 مليار دولار بنسبة 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي	تساهم ببلغ 51.3 مليار دولار بنسبة 5,7% في الناتج المحلي الإجمالي	تساهم ببلغ 500 مليار دولار سنبة 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي	
توظف أكثر من 2 مليون من القوى العاملة	توفر 2.4 مليون فرصة وظيفية من لقوى العاملة	توظف 890 ألف من القوى العاملة	توظف حوالي 2.3 مليون من القوى العاملة	توظف مليون شخص من القوى العاملة	
تبلغ الأصول الاستثمارية ذات التأثير حوالي 3.9 مليار دولار	3.69 مليار دولار عام 2013 مدخرات تضامنية متاحة للاستثمار الاجتماعي	من المتوقع زيادة قدرها 13.4 مليار دولار في استثمارات الأثر الاجتماعي على مدى السنوات الخمس المقبلة. بمتوسط 2.68 دولار في السنة	سوق بقيمة 1.87 مليار دولار مع 3.500 صفقة استثمارية في 3.000 مؤسسة نهاية 2015	صفقات استثمار اجتماعي (محلية) بقيمة 1,05 مليار دولار تم إبرامها في الفترة ما بين 2014 و 2015	

الجدول من إعداد الباحث

حجم الاستثمار الاجتماعي الحالي في المملكة العربية السعودية

لو طرحنا سؤالاً "لماذا يعد الاهتمام بالاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في غاية الأهمية والأولوية؟" فسوف نجد دور الاستثمار الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعي في السعودية، فنتيجة لما ورد في البحث السابق سوف نجد بأنه يحقق التكامل والأمان الاجتماعي ويقدم خدماته إلى شريحة عريضة من المجتمع، ويمكن أن يكون الاستثمار الاجتماعي والذي يسعى أيضاً لتمكين القطاع غير الربحي أحد أبرز الأدوات توليداً للوظائف والأعمال حيث يساهم بفاعلية عالية في التوظيف للنساء فأكثر من 50% من العاملين في هذا المجال عالمياً خم من النساء وبالتالي يخلق نوع من التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة والمجتمع ويصنع صورة ذهنية إيجابية عن قيادة المملكة للعمل الإنساني والمجتمعي.

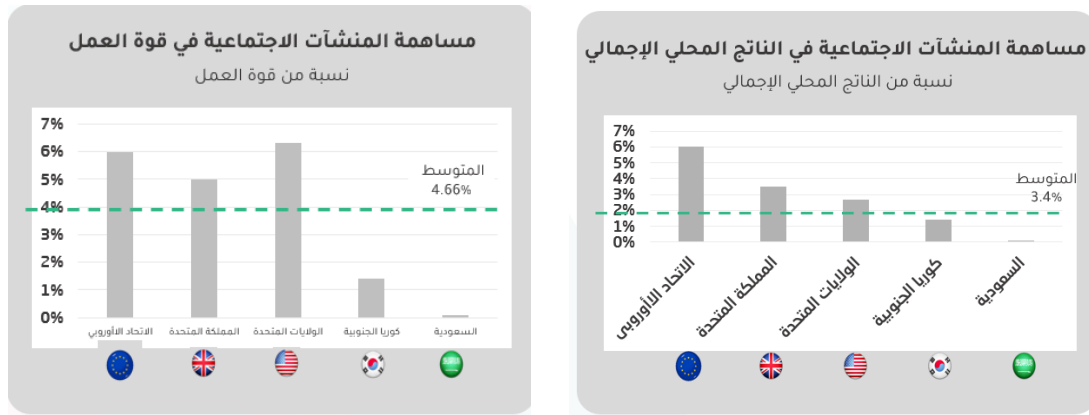
في تقرير تم بإشراف مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) أنه تم استثمار 444 مليون دولار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي يمثل 7% من إجمالي استثمارات رأس المال الجريء في الشركات الناشئة في المنطقة، تم الاستثمار ضمن 403 صفقة مع شركات ناشئة ذات أثر إيجابي اجتماعي وبيئي وهي ما تمثل 16% من إجمالي الصفقات وذلك بين عام 2016 والربع الثالث من عام 2021، وهناك معدل نمو سنوي مركب للاستثمارات ذات الأثر الإيجابي خلال الخمس السنوات الماضية بنسبة 15% (تقرير magnitt، واعد، 2021).

وذكر التقرير استحواذ الشركات الناشئة السعودية على أكبر عدد من صفات الاستثمار ذي الأثر الإيجابي من إجمالي الصفقات الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2016 والربع الثالث من عام 2021 بينما حصلت الإمارات العربية المتحدة على نسبة 37% من إجمالي الاستثمارات ذات الأثر الإيجابي والتي بلغت 444 مليون دولار، بينما أعلنت 12 شركة ناشئة قائمة على الأثر الإيجابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على

عمليات تخارج ليمثل 10% من إجمالي عمليات التخارج من قبل الشركات الناشئة والبالغ عددها 124 عملية تخارج مسجلة خلال الفترة (تقرير, magnitt, واعد, 2021).

وذكر تقرير (تقرير, magnitt, واعد, 2021) أن هناك أقبالاً جيداً من قبل المستثمرين على الاستثمار في الشركات ذات الأثر الإيجابي حيث شارك ثمانية مستثمرين في أكثر من 10 جولات تمويل والذي مولوا مختلف المجالات ضمن التأثير الاجتماعي والبيئي.

حققت المملكة العربية السعودية في الربع الثالث من 2016-2021 أكثر من 118 مليون دولار كقيمة رأس المال المستثمر بإجمالي عدد صفقات بلغ 80 صفقة محلية مما رفع من نسبة نمو رأس المال المستثمر في الخمس سنوات الماضية إلى 80% (تقرير, magnitt, واعد, 2021) وبمقارنة مرجعية بين مساهمة المنشآت الاجتماعية في الناتج القومي المحلي والقوى العاملة نجد أن:



دراسة مقارنة لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار ذي الأثر في المملكة العربية السعودية 2021

تشير المقارنة المرجعية مع عدد من الدول وبالاطلاع على حجم رؤوس الأموال في السعودية والأقبال على الاستثمار في الشركات الناشئة وجود قيم واعتبارات اجتماعية للمستثمر السعودي نجد أن هناك مساحة استثمارية كبيرة يمكن تحقيق عوائد مالية اقتصادية وتنمية اجتماعية على المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل من الدراسة الخطوات التي اتبعها الباحث في منهجية الدراسة من حيث المنهج الذي سوف تتبعه هذه الدراسة ومجتمعها وعينتها، كفي بناء وتصميم أداء الدراسة وخطوات التطبيق الميداني لها وطريقة جمع المعلومات وأساليب تحليلها لمعالجة المعلومات وتحليلها.

منهج الدراسة:

يتميز الباحث بارتباط عمله الحالي مع نوعية الدراسة حيث يعمل كمستشار مشارك في الريادة الاجتماعية مع شركة أروقة الريادة والمتخصصة في الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي ويشرف على تشغيل مجموعة من المبرعات والحاضنات في إنشاء شركات اجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على منهج التحليل النوعي - المنهج الوصفي - العمل على جمع البيانات من خلال إجراء مقابلات شخصية شبه منظمة Semi-structured interviews مع مجموعة من الخبراء والممارسين في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية واستخدام المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة التجارب والتطورات التي حدثت لعدد من نماذج أعمال في الريادة الاجتماعية الناجحة.

جمع البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات وفقاً لمجموعة من الاتجاهات وهي: إجراء مقابلات شخصية مع خبراء وممارسين في محتوى الدراسة، الاطلاع على أهم الدراسات السابقة في مجال الدراسة، فهم نماذج أعمال

اجتماعية واقعية كما أنه تسنى للباحث وبحكم عمله في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي ومن خلال إدارة لحاضنات ومسرعات وإطلاق مجموعة من الشركات الاجتماعية أن يعكس تجربته وخبرته في الدراسة من واقع الممارسات التي تعايش معها، وقام البحث بإجراء عدد 3 مقابلات شخصية مع خبراء وممارسين في الاستثمار الاجتماعي وهم:

1- المهندس معتمد باقيس (باقيس): المدير التنفيذي لشركة أروقة الريادة والمهتمة في

الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في السعودية حاصل على شهادة مدير مشاريع محترف (PMP) من معهد إدارة المشاريع (IMP) وشهادة في الامتياز الاجتماعي من Spring Impact (ICSF)، ميسر معتمد من قبل (SeGa) Activities Gaming Education and Simulation، اخصائي تصميم حقائب تدريبية من قبل Center Global Canada، درب أكثر من 250 شاب على ريادة الأعمال الاجتماعية.

2- المهندس أحمد فطاني (فطاني): قائد مستشارين ومدير مسار الريادة والاستثمار في

شركة أروقة الريادة والمهتمة في الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في السعودية، حاصل بكالوريوس هندسة ميكانيكية تطبيقية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مدير مشروع اعتماد المنشآت الاجتماعية في السعودية، حاصل على زمالة العمل الخيري للقطاع غير الربحي من مؤسسة بيل ان ميليندا جيتس ومؤسسة الملك خالد،

Executive education in leadership of non profit organization

3- المهندس أحمد باسماويل (باسماويل): قائد مستشارين ومدير مسار التمكين الاقتصادي في شركة أوراق الريادة والمهتمة في الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في السعودية، حاصل على شهادة برنامج الريادة القيادية من معهد ريادة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ادة الاحترافية في ريادة الأعمال من جامعة بابسون الأمريكية، شهادة تصميم وبناء المنتجات والتقنية من UDACITY، مرشد (MENTOR) في معهد ريادة الأعمال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

4- المهندس راكان النفيعي (النفيعي): قائد مستشارين في شركة أوراق الريادة والمهتمة في الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في السعودية، حاصل على ماجستير إدارة منظمات غير ربحية، خبير وممارس بناء القدرات المؤسسية لمنظمات القطاع غير الربحي، قائد فريق قياس الأثر وإدارة المعرفة لمنظومة الاستثمار الاجتماعي في المركز الوطني للقطاع غير الربحي.

نلاحظ تنوع الخبراء والممارسين في مجال الاستثمار الاجتماعي من ناحية دورهم القيادي في منظمة ريادة أعمال الاجتماعي ومساهماتهم في تأسيس منظمة الاستثمار الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، كما

تم الاطلاع على مجموعة من المصادر والتقارير ونماذج أعمال عالمية ومحلية للبحث عن أهم الأدوات في الاستثمار الاجتماعي ودورهم في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادي العالمي.

تم تحديد خطوات للمقابلة وضمان الخروج بأكبر فائدة ممكنة منها حيث تمت بالخطوات التالية:

- 1- تحديد قائمة بالخبراء: تم تحديد أكثر من 20 اسم يمكن الوصول لهم وإجراء المقابلة الخاصة بهم.
- 2- التواصل: يتم توضيح عنوان البحث ودور المقابلة في تحقيق مستهدفات البحث بأسلوب مبسط لهم.
- 3- إجراء المقابلة في مكان يتناسب مع الضيف.
- 4- إدارة المقابلة من وجهة نظر الضيف والتوجه المناسب لهم بما يخدم البحث.
- 5- تسجيل مجريات البحث من خلال تسجيل صوتي للمقابلة.
- 6- إنهاء الحوار بالشكر وتقدير للضيف.

ربط جمع البيانات مع أهداف الدراسة:

الأهداف البحثية	الأسئلة البحثية
التعرف على مفاهيم ريادة الأعمال الاجتماعية وأثرها اجتماعياً واقتصادياً.	كيف يتكامل مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية مع الاستثمار المؤثر أو الاستثمار ذو الأثر؟
التعرف على أبرز نماذج أعمال ريادة الأعمال الاجتماعية والاطلاع على أمثلة لها عالمياً ومحلياً.	ما هي أبرز نماذج أعمال الريادة الاجتماعية وما الأثر الاقتصادي التي تحدثه في الناتج المحلي؟
التعرف على أثر الاستثمار في حلول القضايا الاجتماعية على الناتج المحلي في السعودية.	كيف تساهم الحلول المجتمعية على الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية بطريقة غير مباشرة؟
التعرف على أثر مشاريع الريادة الاجتماعية على تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.	كيف تساهم مشاريع الريادة الاجتماعية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتدعم نمو الناتج المحلي في السعودية؟
التعرف على دور ريادة الأعمال الاجتماعية في رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%.	ما هي أبرز الفرص الاستثمارية ذو الأثر الاجتماعي (الاستثمار الاجتماعي) في السعودية؟
التعرف على أبرز الفرز الاستثمارية التي تحقق أثراً اجتماعياً واقتصادياً في السعودية.	

الجدول من إعداد الباحث

عمل الباحث عن بناء مصفوفة تربط عوامل جمع البيانات بأهداف الدراسة والأسئلة البحثية والخروج بمحاور لأسئلة تم تقديمها للخبراء والممارسين بالإضافة الاستفادة من المصفوفة في طريق البحث عن البيانات المناسبة التي تحقق أهداف الدراسة

وبعد الربط بين الأهداف والأسئلة البحثية تم تحديد قائمة بالأسئلة للمقابلة الشخصية وهي:

- 1- ما هو مفهوم الريادة الاجتماعية وما علاقتها مع الاستثمار أو الاستثمار ذو الأثر؟
- 2- كيف يمكن تمييز الشركات الاجتماعية عن باقي الشركات؟
- 3- كيف يمكن التفرقة بين التبرعات والمنح والاستثمار في الجانب الاجتماعي؟ وهل هناك تداخل؟
- 4- كيف يمكن لمشاريع الريادة الاجتماعية تحقيق رؤية المملكة 2030؟
- 5- ما هي أبرز نماذج أو أشكال ريادة الأعمال الاجتماعية؟
- 6- ما هي أبرز المشاريع الاستثمارية ذو الأثر الاجتماعي في داخل السعودية؟
- 7- كيف تساهم مشاريع الريادة الاجتماعية في نمو الناتج المحلي في السعودية؟
- 8- كيف تساهم حلول القضايا الاجتماعية في الاقتصاد المحلي؟
- 9- كيف يمكن جذب المستثمرين للاستثمار الاجتماعي؟
- 10- ما هو حجم الاستثمار الاجتماعي عالميا ومحليا؟
- 11- ما هي أبرز الفرص الاستثمارية في الاستثمار الاجتماعي محليا في السعودية؟

12- كيف يمكن حل موضوع محاولة التهرب الضريبي من قبل الشركات التي ليس لها علاقة

بالريادة الاجتماعية؟

13- هل الاستثمار الاجتماعي يحقق أرباحاً تنافس باقي الاستثمارات المختلفة؟

وأيضاً تم الجمع البيانات بناء على الأهداف المحددة ووفقاً للأسئلة التي وضعها حيث ساهم البحث عن إجابتها الحصول على إجابات مباشرة وغير مباشرة تم تحليلها وربطها والخروج بوصف يساعد في فهم الإجابة وعكسها في معلومات واضحة ذات معنى محدد.

نتائج الدراسة وتفسيراتها:

بالاطلاع على الأسئلة البحثية وأسلوب جمع البيانات سوف يتم تقسيم محتوى نتائج الدراسة إلى الأقسام التالية:

أولاً: تحليل مفهوم الريادة الاجتماعية أو الاستثمار الاجتماعي:

وهذا سوف يجب على الأسئلة البحثية التالية:

- كيف يتكامل مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية مع الاستثمار الاجتماعي؟
- ما هي أبرز نماذج أعمال الريادة الاجتماعية وما الأثر الاقتصادي التي تحدثه في الناتج المحلي السعودي؟

إن مفهوم الريادة الاجتماعية أو الاستثمار الاجتماعي هو ناشئ في مجال ريادة الأعمال أو العمل التجاري لكنه أصيل منذ الزمن في العمل الخيري الفريق بين الزمانين هو أن العمل الريادي يتطلب دفع

المبلغ أو التبرع مرة واحدة لحل القضية والأصل أن المشروع هو من يحقق استدامة الأثر بتمويلها ذاتياً من قبل المشروع نفسه، أما العمل الخيري يتطلب الدفع بشكل دوري لتحقيق استدامة الأثر.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عملت على تحديد رؤية ورسالة لمفهوم الريادة الاجتماعية وربطها مع رؤية المملكة 2030، فرؤية ريادة الأعمال الاجتماعي: "قطاع منشآت اجتماعية سعودي مزدهر وذو أثر عالمي" بينما الرسالة: "تمكين المنشآت الاجتماعية من خلال منظومة عمل متكاملة ومحفزة" وتعد الهيئة أحد الجهات التنظيمية لعمل منظومة ريادة الأعمال في السعودية وهي الجهة المحفزة والموجهة لرواد الأعمال في مختلف القطاعات.

في السعودية أصبح المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي هو المرجع الوحيد في تقديم السياسات والإجراءات التنظيمية للعمل في الاستثمار الاجتماعي وتحديد التعريفات المناسبة وهو (استثمار ذو عائد مالي يهدف إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي قابل لقياس).

يرى (باسماعيل) أن سياق التعريف يختلف من دولة لأخرى حسب السياق في المجتمع فمثلاً تعريف الرجل الراشد في دول تقول 15 سنة وأخرى ترى بأنه 25 سنة وأخرى ممكن يصل إلى سنة 30 ويعتبر أنه مرافقاً في عرف المجتمع ولا وشاح في الاصطلاح، أما في السعودية نطلق فإننا نطلق رائد الأعمال على كل شخص صاحب مشروع أي كان نوع هذا مشروع (مطعم أو تطبيق أو مصنع) أي مشروع يسمى رائد أعمال بينما في بعض السياقات الخارجية في تعريف رائد الأعمال هو أي شخص يأتي بشيء جديد، وفي بريطانيا ليس الأصل أن الاستثمار الاجتماعي ينافس الاستثمارات الثانية مثل التقنية والتقنية المالية والمطاعم وإنما يتكامل معهم، وعند سؤال (باسماعيل) هل ينافس الاستثمار الاجتماعي الاستثمارات

الأخرى في السعودية؟ وضح إن في السياق السعودي بتعريف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي قد يكون في العوائد المالية متوازية لكن قد تكون مصاريف الرائد الاجتماعي أعلى بحكم أنه يتأكد في القضية من ناحية البحث والتطوير لإثبات أهمية القضية وكذلك يمكن صرف مبلغ أكبر لحل القضية بشكل أفضل لأنه داخل أساساً بقضية واضحة لذلك رائد الأعمال الاجتماعي يدعوا للاهتمام بالقضية بشكل أكبر.

يرى (باقيس) أنه لا فريق بين مفهوم الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي وهذا ما أيده الباحث خلال عمله على هذا البحث وذلك لأنهما عملتين لوجهة واحدة والفرق بينهما فقط في المنظور وليس الحقيقة، فالمشروع نفسه كمشروع يسمى ريادة الاجتماعية وصاحبه رائد أعمال اجتماعي أما حقيقة المال الذي أقام هذا المشروع يسمى استثمار اجتماعي، وأثناء مناقشة الباحث مع (باقيس) حول المفهوم "الاستثمار المؤثر" وجدنا بأنه مفهوم فضفاض يندرج تحته أي مؤثر قد يكون إيجابي أو سلبي، فالمشاريع الاجتماعية والمقصودة هنا ضمن نطاق ريادة الأعمال الاجتماعية أو الاستثمار الاجتماعي هي كل ما يؤثر على الإنسان بشكل إيجابي مباشر أو غير مباشر، فالاستثمار بصفة عامة يبحث عن مال والاستثمار المؤثر يبحث عن استثمار المال في الأثر دون قياس، بينما الاستثمار الاجتماعي يحرص على قياس الأثر من خلال هذا الاستثمار.

ولكي تتمكن من التفريق بين الاستثمار العادي أو الاستثمار الاجتماعي فإن اتفق جميع الخبراء على مسألة القضية، فإذا كان المحرك الأساسي هو الجانب الاجتماعي من القضية فهذا يسمى استثمار اجتماعي وهذا ما وضعه (باسماعيل) أو ما سماه بمصفوفة اتخاذ القرار وأيضاً (باقيس) وهو ما أكد على موضوع الممارسات، ما هي ممارسات أصحاب الشركة هل تحقق أثراً اجتماعياً أو لا؟ فنطرح عليه مجموعة أسئلة لتحقيق من حل القضية وتبنيها ويعتقد (باقيس) أن تصنيف المشاريع اجتماعية أو لا من المظهر الخارجي غير منطقي لأن جميع الشركات العالمية الكبيرة

(فيسبوك، أوبر، أبل، جوجل وغيرها) سوف يتم تصنيفهم بأنهم شركات استثمار اجتماعي. ويرى (فطاني) بأن ريادة الأعمال الاجتماعية من ينشأ الشركة والمستثمر الاجتماعي هو من يمولها، وعليه فإن الباحث وبعد الاطلاع على جميع هذه المعطيات وبحسب منظومة ريادة الأعمال في العالم فإنه لا يرى فرقاً جوهرياً بين ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي فكلاهما مكملان لبعضهم البعض فإذا هناك رائد أعمال فلا بد من وجود مستثمر، فرائد الأعمال الاجتماعي يفكر وينشئ المشروع الاجتماعي والمستثمر يمول هذا المشروع في سبيل تحقيق هدف حل القضية المجتمعية وتحويلها إلى فرص استثمارية وعائد مالي على الناتج المحلي الإجمالي.

عن المستثمرين يرى (باسماعيل) بأن المستثمر المستهدف ليس صاحب المال ويبحث عن عوائد مالية فقط وإنما المستثمر المستهدف الذي يحرص أن يكون ماله له أثر إيجابي في الدنيا والآخرة؟ فليس المستهدف هو الذي يبحث عن الريال بعشرة ولا يهتم بالجانب الاجتماعي، وهذا ما تسعى له الجهات المانحة في الفترة الأخيرة والتي ميزانيتها تصل بالمليارات في السعودية على اتخاذ نهج الاستثمار الاجتماعي أكثر من المنح بدون عوائد تحقيق استدامة الأثر، ففي إحصائية في أمريكا تقريبا 74% من تمويل الرواد الأعمال الاجتماعيين تم من مؤسسات مانحة، الفكرة هنا كيف يمكن اقناع المستثمر بطريق توضح لها بأن المشروع يحقق أثر اجتماعي كبير مقابل عوائد مالية قد تكون بسيطة في بعض المشاريع لكن في المقابل يكون هناك هامش ربح الأكبر يمثل أثر اجتماعي.

يقول (باسماعيل) لو استطعنا تحويل هذا الأثر الاجتماعي إلى اقتصادي سوف يكون الأعلى في سوق القطاعات المختلفة من ناحية الاستثمارات، فمثلا لو هناك عائد مالي بقدار 5% كاش فإن هناك 95% تحقق الأثر الاجتماعي إذا تم تحويله إلى فلوس (وهو ما يسمى العائد على الاستثمار الاجتماعي SORI) ممكن يكون عائد أكبر على السوق المستهدف.

العائد على الاستثمار الاجتماعي SORI هو منهج متبع لتقييم النتائج والأثر الاجتماعي الذي يخلقه المشروع مما يعطي قيمة مالية واضحة تمكن من التخطيط الاستراتيجي السليم وإظهار القيمة الاجتماعية للمشروع بكل شفافية فيسهم ذلك في تحسين العمليات والخدمات المقدمة (الهيئة العامة للأوقاف 2011).

يتساءل (باسماعيل) هل صحيح التوجه للمستثمرين التجار أو يكون التوجه مع مستثمر مانح أو الأوقاف في أمريكا وبريطانيا الاستثمار يكون مع أصحاب الاستثمار المؤثر الذي هم أصلاً حابين يتبرعوا بفلسهم أو يقدمها في جانب الاجتماعي، فيأتي رواد الأعمال الاجتماعيين إلى المتبرع والحوار معه فإنه بدل من تحويل ماله إلى منح استهلاكي يمكن صرفها على فرصة استثمارية لها أثر أكبر، ويرى (باقيس) أنه لا يجب مقارنة الاستثمار الاجتماعي بالأوقاف لأنه الاستثمار الاجتماعي هو بديل للاستثمار العادي ويحمل كل تفاصيل من جدوى اقتصادية أو استثمارية.

أما بخصوص نماذج الأعمال الاجتماعية فهو ما تم تحديده سابقاً في سياق هذا البحث بأنه يوجد تسعة نماذج أعمال، وفي السعودية تتميز ريادة الأعمال الاجتماعية أو الاستثمار الاجتماعي بدعم لا محدود من قبل رؤية المملكة 2030 والتي توجه جميع مؤشراتنا في تحسين جودة الحياة وهذا ما يسعى لهم مفهوم الاستثمار الاجتماعي، فالاستثمار في الصحة والتعليم والثقافة والسياحة جميعهم يحققون مفهوم الاستثمار الاجتماعي.

ثانياً: تأثير الاستثمار الاجتماعي على رؤية المملكة 2030 ونتائج المحلي:

وهذا سوف يجيب على الأسئلة البحثية التالية:

- كيف تساهم الحلول المجتمعية على الناتج المحلي الاقتصادي في السعودية بطريقة غير مباشرة؟
- كيف تساهم مشاريع الريادة الاجتماعية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتدعم نمو الناتج المحلي

في السعودية؟

يرى (باسماعيل) أن الاستثمار الاجتماعي من منظور رؤية المملكة 2030 يمكن أن يندرج تحت القطاع غير الربحي والقطاع العادي فالحكومة وضعت أهداف القطاعات بشكل عام والجهات الحكومية والخاصة تبني استراتيجياتها التي تصب في هذه الأهداف وبذلك يتحقق التكامل، لذلك تساهم زيادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في تحقيق مجموعة من المستهدفات تم حصرها في المصفوفة التالية:

مستهدفات رؤية المملكة 2030 حسب كل محور من محاورها الرئيسية				
وطن طموح	اقتصاد مزدهر	مجتمع حيوي	تحقيق عدالة مالية	تعزيز التنمية الاجتماعية
- زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى 5% - زيادة الإيرادات غير النفطية من 162 مليار ريال سعودي إلى تريليون ريال سعودي. - الوصول إلى 17 ألف شركة ناشئة قبل نهاية عام 2030	- زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة من 18.7% على 50% - زيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65% - رفع المركز الاقتصادي للمملكة من التاسع عشر على المركز الخامس	- تصنيف 3 مدن سعودية من بين أفضل 100 مدينة على مستوى العالم. - زيادة إنفاق الأسر السنوي على الأنشطة الثقافية والترفيهية المحلية من 2,9% إلى 6%		
- الوصول إلى مليون متطوع سنوياً - زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي الدخل من 6% إلى 10%	- خفض معدل البطالة من 12.3% إلى 7% - رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30% - رفع تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية العالمية من 25 إلى المراكز العشرة الأولى.	- التقدم في مؤشر رأس المال الاجتماعي من المركز 26 إلى المركز 10 - زيادة معدل ممارسة السكان للرياضة من 13% إلى 40% - زيادة قدرة المملكة السنوي على استقبال المعتمدين من 6.2 مليون إلى 30 مليون سنوياً	يعتمد الاستثمار الاجتماعي بشكل أساسي على ما هو الأثر التنموي والاجتماعي الناتج من هذه الاستثمارات	

الجدول من إعداد البحث

فإن الاهتمام بهذا النوع من الاستثمار يساهم في تحقيق مجموعة لا حصر لها من مؤشرات الرؤية بطريقة مباشرة كمساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي السعودي بنسبة 5% أو غير مباشرة مثل رفع تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية العالمية من 25 إلى المراكز العشرة الأولى؛ كيف؟ يكون عن طريق دفع عجلة التنمية في جميع القطاعات أو السعي في تحسين التعليم وتوفير فرص وظيفية كأحد أهم القضايا المجتمعية فإذا تم التخفيف من أضرارها زاد من توقع

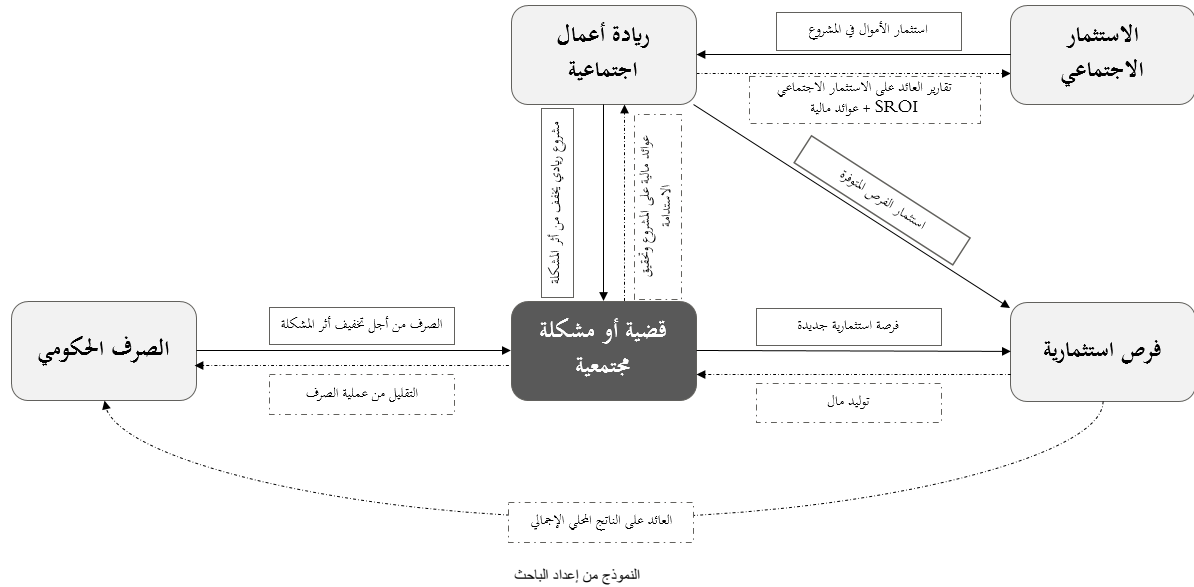
تقدم المملكة في التصنيف لأغلب المجالات، يرى (باسماعيل) بأن خلق وظائف وخلق قيمة مضافة لأفراد المجتمع يساهم بطريقة غير مباشر في تقليل من الصرف الحكومية على التحديات المجتمعية وبالتالي هناك نمو في الناتج المحلي السعودي.

يرى (باسماعيل) أن الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يندرج تحت القطاع غير الربحي من خلال حل القضايا الاجتماعية والتخفيف عنها خاصة أن الاستثمار الاجتماعي لا يقوم إلا بقضية واضحة، ويمكن أن يندرج أيضاً ضمن القطاع العادي من خلال زيادة عدد الشركات المحلية والصناعة المحلية والاستثمار المحلي وبالتالي التخفيف من البطالة. وفي سبيل دعم منظومة الاستثمار الاجتماعي والتي تم إنشاؤها من قبل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ولتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية تم إصدار نظام الشركات الجديد من قبل وزارة التجارة وتفعيله خلال عام 2023 والذي يشمل على نظام واضح ينظم عمل الشركات غير الربحية في السعودية بالتنسيق مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

كيف يؤثر الاستثمار الاجتماعي على الناتج المحلي السعودي؟

يعد هذا السؤال هو المغزى الأساسي للبحث والذي يجيب على "ما هو دور ريادة الأعمال الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي السعودي؟" ومن خلال هذه الدراسة البحثية والتي تركز بشكل أساسي على تحديد مفاهيم الاستثمار الاجتماعي وربطها مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والناتج المحلي السعودي، فإن الباحث توصل على نموذج يحقق البيئة ecosystem لتأثير الاستثمار الاجتماعي على الناتج المحلي السعودي ويركز على نقطتين مركزية وهي:

- 1- إن الاستثمار الاجتماعي مثله مثل أي استثمار يحقق عوائد مالية مربحة.
- 2- إن الاستثمار الاجتماعي يساهم في حل قضية أو مشكلة اجتماعية وبالتالي يخفف من عملية الصرف الحكومي عليها، بل يحولها إلى فرصة استثمارية.



في هذا النموذج والذي عمل الباحث على تصميمه يركز على القضية المجتمعية ويفسر كيف للاستثمار الاجتماعي أن يساهم في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، ويمكن تلخيصه في افتراض النقاط التالية:

- توجد قضية أو مشكلة مجتمعية فبطبيعة الحال تقوم الحكومة على الصرف المالي لتخفيف من أثر هذه المشكلة أو القضية.
- ريادة الأعمال الاجتماعية تبتكر مشاريع ريادية تحقق الاستدامة في حل القضية أو المشكلة الاجتماعية أو التخفيف من آثارها السلبية.

- يقدم الاستثمار الاجتماعي المال للاستثمار في مشروع القضية الاجتماعية وتعود عليها بالمال وبحجم العائد على الاستثمار SROI وبالتالي نمو أثر هذه المشاريع واستدامتها.
 - في حال التخفيف من أثر القضية الاجتماعية فإنها توفر فرص استثمارية أو فرص وظيفية أو مشاريع تحقق عوائد مالية تعود على القضية نفسها فهذا استثمار غير مباشر.
 - عند استثمار الفرص من قبل رواد الأعمال فهذا يعني تحويل القضية أو المشكلة إلى فرصة استثمارية وتساهم في تعزيز المحتوى المحلي وفي مساهمة الأنشطة غير النفطية على الناتج المحلي السعودي.
 - التخفيف من الصرف الحكومية على القضية أو المشكلة الاجتماعية.
- إن الآثار المتوقعة من تحقيق مفهوم الريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي كبيرة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وعلى الازدهار الاقتصادي والتنمية المجتمعية في أي دولة.

دراسة حالة 1:

- **القضية:** سجل مرض السكري من النوع الثاني معدلات انتشار عالية في السعودية بلغت 32.8% في آخر إحصائية، ومن المتوقع أن تصل إلى 45.36% في العام 2030، يكلف علاج مرض السكري في السعودية وزارة الصحة ما يقارب 40% من ميزانيتها سنوياً، مع احتمالية زيادتها في السنوات اللاحقة (العربية، 2020).
- **الريادة الاجتماعية:** منصة كرز: هي عبارة عن منصة سعودية تساعد المصابين بالسكري من تنظيم أسلوب حياتهم لتخفيف من آثار ارتفاع السكري، وتقدمها بطريقة تفاعلية ممنهجة تجذب الفئة المستهدفة بالإضافة تقوم المنصة بتوفير المنتجات المناسبة للمصابين بالسكري بأسعار مناسبة.

- **الاستثمار الاجتماعي:** دخلت منصة كرز في جولة استثمارية وحصلت على دعم استثماري من جهات مختلفة كما أنها تواصل تحقيق الأرباح المالية من خلال رفع المبيعات واستهداف سوق أكبر، تجاوز مستخدمين تطبيق كرز أكثر من 5 آلاف مستفيد وهذا يعني أنهم سوف يصلوا إلى مرحلة لا يحتاج إلى تدخل طبي عالي في حال انضباطهم بالبرنامج وبالتالي تقليل الصرف على هذه القضية.

دراسة حالة 2:

- **القضية:** في دراسة لوزارة التعليم حول عدد طلاب في السعودية، فقد وصل عدد طلاب المدارس الحكومية 5,119,953: طالباً وطالبة، منهم 2,692,024 طالبة، وعدد الطلاب 2,427,911 طالباً، بينما عدد الطلاب في التعليم العالي وصل 1,982,722 طالب وطالبة، وهذا يتطلب صرف حكومي عالي لتطوير وتحسين جودة التعليم.
- **الريادة الاجتماعية:** منصة نون أكاديمي: هي عبارة عن منصة سعودية التعليم الاجتماعي تدمج التعليم بالترفيه والمتعة، توفر خدماتها من ١٢ مليون طالب حول العالم، وتركز على الاقتصادي التشاركي في تسهيل من عملية التعليم حيث يمكن حتى للطلاب أن يصبح معلم ويعلم أقرانه مقابل مبلغ مالي.
- **الاستثمار الاجتماعي:** دخلت منصة نون أكاديمي في جولتين استثمارية الأولى بقيمة 22 مليون دولار والأخيرة بقيمة 49 مليون دولار وتقدم خدماتها في أكثر من دولة حول العالم، تركز المنصة على تطوير التعليم وتحفيز الطلاب على الاهتمام بالتعلم والتعليم الآخرين وبالتالي يساهم في تمكينه من مستقبله في إيجاد فرص وظيفية مناسبة أو ابتكار مشروع يناسبه، ويساهم المشروع في تحسين مخرجات التعليم.

دراسة حالة 3:

- **القضية:** بحسب وكالة الأنباء السعودية، قالت وزارة البيئة إن كمية الهدر الغذائي سنوياً في السعودية بلغت حوالي أربعة ملايين و66 ألف طن وأشار إلى أن القيمة الاجمالية للهدر في بند الاستهلاك في المملكة تقارب 40 مليار و480 مليون ريال سنوياً، فيما تبلغ نسبة الغذاء المهدر أكثر من 18% (الحرّة، 2021)

- **الريادة الاجتماعية:** منصة بركة: حيث تربط المطاعم وتجار التجزئة في مجال الأغذية بالمستهلكين، مما ساعد المستهلك على شراء وجبات فائضة طازجة بنصف السعر الأصلي قبل أن تتحول إلى هدر.

- **الاستثمار الاجتماعي:** دخلت منصة بركة في جولتين استثمارية الأولى بقيمة 300 مليون دولار والأخيرة بقيمة 1.5 مليون دولار في عمر لا يتجاوز سنة من إنشائها، وتقدم خدماتها في مناطق المملكة العربية السعودية، استدامة هذا المشروع يساعد في التخفيف من الطعام المهدر وبالتالي يقلل من عملية الصرف الحكومي على هذه القضية والذي تجاوز 40 مليار ريال سعودي.

في مختلف دراسات الحالة السابقة نجد بأن الاستثمار الاجتماعي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية من خلال قيمة الاستثمارات وأيضاً التخفيف من عملية الصرف الحكومي على المشكلة نفسها، ومن التحديات التي تواجه المجتمع في العالم هي قضايا الفقر والبطالة فنجد أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي يعمل على تمكين المستفيد من توليد المالي وليس أخذ المال فقط، يعني ذلك بدلاً من الصرف الحكومي على الفئات الأقل حظاً تعمل جهات مثل بنك التنمية الاجتماعية وغيرها في السعودية على تمكين المستفيدين من مهارات مهنية تمكنهم من استثمارها في تقديم منتجات قابلة للبيع، فأصبح بدلاً من أن هذه الأسرة تعتمد في دخلها على الصرف الحكومي كالضمان ونوحه أصبحت لها دور في توليد هذه الأموال.

ذكر (باقيس) تجربته الفريدة في إنشاء شركة استثمار اجتماعي في أندونيسية حيث أن هناك كان جزيرة صغيرة وفقيرة مشهورة بطحلب ادر اسمه "طحلب السيند" والذي يعتبر مكون رئيسي في أدوات التجميل وفي العطور الطبيعية، يعمل النساء في جمع هذه الطحلب لأن الرجال لا يجدوا فيها قيمة لكن شركات التجميل تقوم بشرائها بثمن بخس بينما سعره جداً غالي في سوق التجميل، فتم تأسيس شركة اجتماعية تقوم بشراء الطحالب بخمسة أضعاف السعر ما يتم دفعه من قبل شركات التجميل وتم توظيف النساء داخل مصنع يقوم بصناعة الصابون وتستلم مقابلها راتب والعوائد المالية لمصنع الصابون يقوموا فيها بتعليم أبناء النساء في الجزيرة بعد تغطية التكاليف التشغيلية للمشروع.

أيضاً لو نظرنا للمكانة المملكة العربية السعودية فهي من أكبر دول العالم تقدم الدعم المالي خارجياً لحل قضايا الفقر والظواهر الطبيعية التي تؤثر على بعض الدول الفقيرة فلو عملنا على تحويل المشاريع الخارجية التابعة للسعودية إلى استثمار الاجتماعي سوف يكون عائدها أقوى وأثرها مستمر غير أنه يخفف من حجم التبرعات التي تقدمها المملكة خارجياً.

ثالثاً: الفرص الاستثمارية المتوفرة في السعودية ضمن الاستثمار الاجتماعي:

وهذا سوف يجب على الأسئلة البحثية التالية:

- ما هي أبرز الفرص الاستثمارية ذو الأثر الاجتماعي (الاستثمار الاجتماعي) في السعودية؟

أن رؤية المملكة 2030 في القطاع الاجتماعي جداً واعده فلا يمكن تحقيق 5% في مساهمة القطاع غير الربحي على الناتج المحلي بدون تطبيق أدوات الاستثمار الاجتماعي، والمجالات المتنوعة في السعودية تساعد على تحفيز المستثمرين تبني الفكرة ودفع أموالهم للاستثمار في عدد من المجالات مثل الصحة التعليم خاصة التعليم في المناطق النائية والعمل الاجتماعي وغيرها.

وفي منتصف عام 2022م تم العمل على تأسيس صندوق دعم الجمعيات عن طريق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم (618) وتاريخ 20/10/1442هـ والذي ركز على تنمية قدرات المنظمات غير الربحية، والتي يعتبر من أحد أهم أدوات تمكينها هو الاستثمار الاجتماعي والذي يركز على إنشاء ذراع استثماري للمنظمات غير الربحية بهدف تحقيق استدامة مالية لها، ولكن لا يوجد هناك صندوق استثمار اجتماعي في السعودية متخصص في إنشاء شركات اجتماعية.

يرى (باسماعيل) أن حجم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة كبيرة بينما عدد الفرص في قطاع التمكين الاقتصادي فرص كثيرة لكن حجم استثمارها قليل لذلك يعد قطاع البيئة والطاقة من أكبر قطاعات الاستثمار اجتماعياً حول العالم لها عوائد مالية ضخمة، ويقول (باقيس) بأن فرص الاستثمار الاجتماعي في السعودية كبيرة جداً لما تحتويه رؤية المملكة 2030 من جوانب عديدة في مؤشراتنا التي تصب في مفهوم الاستثمار الاجتماعي وأيضاً يعد أحد أهم أسباب المنطقية في وجود فرص استثمارية في هذا المجال هو قلة عدد الشركات الاجتماعية في المملكة، ويرى بأن كل قطاع في المملكة لديه مجموعة من القضايا يمكن استثمارها اجتماعياً مثل الرياضة أو الصحة أو التعليم فهي فرص متنوعة، يمكن إيجاد هذه الفرص بالبحث عن القضايا الرئيسية الموجودة لكن مشكلة رواد الأعمال الاجتماعيين أنهم متجهين إلى قضايا غير رئيسية لاهتمامهم بالمظهر أكثر من القضية، مثال على القضايا الرئيسية فقط في قطاع الصحة فهناك تحديات في تحديد المواعيد، أطباء الأسنان، السكري، السمعة، نمط الحياة الغير صحي، سعر التكاليف المرتفعة، التشخيص وغيرها.

يرى (باقيس) بأن الخصخصة أحد الفرص الاستثمارية في الاستثمار الاجتماعي، حيث تركز الخصخصة في السعودية على خصخصة التعليم والصحة والثقافة والرياضة، وجميعها تحقق الاستثمار الاجتماعي لأنه يؤثر على الإنسان ويطور

من جودة الحياة لدى أفراد المجتمع، بل أنه الهدف الرئيسي لرؤية المملكة العربية السعودية هو تحقيق جودة الحياة والرفاهية للمجتمع وجميع ما ينصب فيها من قطاعات فهي تمثل الاستثمار الاجتماعي حسب المفهوم المحدد له.

ويرى (باقيس) بأن التركيز على في الرؤية على الفرد أو الإنسان هو يتطلب الاستثمار اجتماعياً في مختلف قضاياها فيجب توفير صحة مناسبة لهم وتعليم متطور وتحفيزه على الرياضة وتمكنه من حضارته وثقافته وتوفير له البيئة المناسبة وجميع هذه القضايا هي فرص اجتماعية رئيسية، بل أن التقليل من الإنفاق الحكومي يعتبر استثماراً اجتماعياً.

ونشاهد بعض استثمارات الصندوق السيادي في السعودية "صندوق الاستثمارات العامة PIF" حرصه مؤخراً على إنشاء شركات تساهم في حل قضية مجتمعية مثل شركة بدائل والتي تبحث في بدائل للتدخين، شركة سواني المهمة في منتجات الأبل، وشركة القهوة في تحفيز المزارعين واستثمار الأراضي، وأيضاً الاستثمار في الرياضة جميع هذه الاستثمارات تنصب بكل مباشر في الاستثمار الاجتماعي في مختلف القطاعات، وذلك لأنه له عوائد مالية وبحقق أثر إيجابي قابل للقياس وهذه أهم شروط الاستثمار الاجتماعي حسب تعريف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

إن مكانة المملكة العربية السعودية الدينية من خلال خدمة ضيوف الرحمن يمثل فرص استثمارية كبيرة جداً وتنفرد السعودية بذلك؛ فبجرد البحث عن أبرز القضايا التي تواجه الحاج أو المعتمر وتوفير كافة الخدمات والمنتجات التي تسهل من أداء الفريضة فهم استثمار اجتماعي، ليس من أجل المال، ولكن نسخر المالي لتحسين الخدمة.

إن حجم تأثير المملكة العربية السعودية الاقتصادي على مستوى العالم، وأيضاً نمو الموارد البشرية والتعداد السكاني يساعد على تموضع المملكة عالمياً في مجال الاستثمار الاجتماعي، فعندما تصبح السعودية هي رائدة الاستثمار الاجتماعي فهو يمنحها دوراً اجتماعياً عالمياً أكبر إضافة إلى ما هو عليها الآن وذلك لأن المجتمعات العالمية متعطشة لمثل الاستثمار الاجتماعي ومتلهفة لحل قضاياها بطريقة تساعدهم على الاستمرار في الحياة بكل جودة ورفاهية ونمو،

القضايا كثيرة والتحديات كبيرة فهناك الصحة والتعليم والثقافة وذوي الاحتياجات الخاصة والحج والعمرة والفقر والبطالة والفئات الأقل حظاً والتأثيرات البيئية ومستقبل الطاقة وتلوث المياه كلها هذه تنتظر فرصة فكرة استثمارية تخفيف على المجتمع من آثارها.

من أبرز ما يميز يعزز نجاح الفرص الاستثمارية في المملكة العربية السعودية هو الدعم اللامحدود من قبل حكومة المملكة في التنمية الاقتصادية في البلد من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين ورواد الأعمال بصفة عامة لدفع عجلة الاقتصاد وتحسين المحتوى المحلي السعودي عبر شركات سعودية ناشئة، وتعمل السعودية على جذب الشركة العالمية عبر تقديم تسهيلات من أجل أن يكون لها مقر إقليمي في السعودية، فاستقطبت خلال مبادرة مستقبل الاستثمار والتي أقيمت في مدينة الرياض 44 شركة عالمية لافتتاح مقراتها الإقليمية في العاصمة الرياض، ويأتي ذلك ضمن رؤية المملكة 2030 للتحويل إلى مركز عالمي للقطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات، وكانت المملكة قد قررت إيقاف تعاقد الجهات الحكومية مع أي شركة أجنبية لها مقر إقليمي بالمنطقة في غير السعودية ابتداء من عام 2024 (موقع أرقام، 2021).

لا شك من أن المملكة العربية السعودية تمتلك عوامل اقتصادية واجتماعية وموارد بشرية وتكاتف مجتمعي ونمو في جوانب عدة كل هذا يساعدها على نجاح خلق فرص استثمارية لرواد الأعمال والمستثمرين بشكل عام، والاستثمار الاجتماعي وما يصاحبه من عمل جاد من قبل رواد الأعمال الاجتماعيين والذي ينطلقون من قضية مجتمعية هو ركن أساسي في العملية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية، فهم يركز على الإنسان وينطلق في مشروعه من قضايا مجتمعية يحولها إلى فرص مالية وليس من فرص مالية لكسب المال فقط.

الفصل الرابع

ملخص الدراسة ونتائجها وتوصياتها

يتناول هذا الفصل عرضاً ملخص الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها، كما تناول أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، وختم هذا الفصل بأهم المقترحات في ضوء نتائج الدراسة الحالية.

ملخص نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة النتائج التالية التي توصلت إليها:

- هناك تكامل بين مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي يحققان هدفاً واحداً في استثمار القضايا الاجتماعية والتخفيف من أضرارها.
- يوجد هناك تسعة نماذج أعمال أساسية في ريادة الأعمال الاجتماعية يمكن تكيفها مع مؤشرات رؤية المملكة 2030 لتساهم في نمو الناتج المحلي السعودي.
- يساهم الاستثمار الاجتماعي في الناتج المحلي الاقتصادي السعودي من خلال نمو الاستثمارات وحجمها وأيضاً التخفيف من عملية الصرف الحكومي على القضايا المجتمعية.
- أن هناك ترابط كبير بين محاور ومؤشرات رؤية المملكة 2030 والمشاريع الاجتماعية فتساهم في تحقيقها وبالتالي تنعكس على نمو الناتج المحلي.

- ساهمت رؤية المملكة العربية السعودية في بروز عدد من الفرص الاستثمارية في الاستثمار الاجتماعي في السعودية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- توضيح مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي لرواد الأعمال والمستثمرين من أجل التوجه باستثماراتهم في هذا المجال.
- حث المسؤولين في القيادات الحكومية والخاصة على ضرورة الاستثمار في القضايا الاجتماعية وتوعيتهم بالأدوات اللازمة في ذلك.
- تفعيل منظمة الاستثمار الاجتماعي في السعودية والتي وضعها المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وأيضاً تفعيل نظام الشركات غير الربحية والتي تم إصدار من قبل وزارة التجارة.
- تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية والخاصة من أجل المساهمة في تفعيل الاستثمار الاجتماعي لأنه مهتم في جميع القضايا المختلفة.
- ضرورة اهتمام صناديق الاستثمار في مجال الاستثمار الاجتماعي.
- حث رواد الأعمال الاجتماعيين على البحث عن أفكار مبتكرة تساهم في حل قضية مجتمعية من خلال مشروع ريادي وتحقيق عوائد مالية منها.
- تقديم منهج في مفهوم الريادة الاجتماعية للطلاب الجامعيين في المنهج الدراسي في الجامعة.
- توعية الجيل الجديد بأهمية دورهم في حل القضايا المجتمعية من خلال تطبيق مفاهيم الريادة الاجتماعية.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث الإجراءات التالية:

- تصور مقترح لتفعيل منظومة الاستثمار الاجتماعي في السعودية.
- وضع مزيد من المحفزات للمنشآت الاجتماعية وروادها.
- تقديم مشاريع نوعية لتحفيز أفراد المجتمع من ابتكار أفكار لمشاريع نوعية يمكن استثمارها اجتماعياً.
- التكامل بين الجهات الحكومية من خلال المجلس السعودي للاستثمار الاجتماعي.
- إنشاء صندوق استثمار اجتماعي يتم إدارتهم تحت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

المراجع

- الاستثمار الاجتماعي الدليل البصري (غياث هوارى، معن التنجي ، 2020)
- دراسة بحثية: أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين (جواهر الخمشي، محمد التوم ، 2023)
- دراسة بحثية ريادة الأعمال الاجتماعية السوابق النظرية والتحليل التجريبي لعلميات ونتائج ريادة الأعمال (ELEANOR SHAW, SARA CARTER 2022)
- دراسة بحثية: أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية - (بختال آمال، صوار يوسف 2022)
- تقرير شبكة الاستثمار الاجتماعي GIIN 2022
- دراسة بحثية: ريادة الأعمال الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة: إطار مفاهيمي (أنطون هيرونومو، واوان ديوانتو، وأيكو أغوس 2022)
- المناهج المفاهيمية لريادة الأعمال الاجتماعية (خوسيه كارولس وبريدا وجويسيينا 2022)
- دراسة استراتيجية ريادة الأعمال الاجتماعية للمملكة العربية السعودية (منشآت 2020)
- دراسة مقارنة لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار ذي الأثر في المملكة العربية السعودية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 2021)
- ابتكار اجتماعي وريادة اجتماعية الأساسيات والمفاهيم والأدوات (لويس ورتاليس 2019)
- تقرير دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020 (GIIN 2020)

- تقرير عن الناتج المحلي السعودي الربع الثالث 2023 (الهيئة العامة للإحصاء، 2023)
- تقرير استثمارات رأس المال الجريء ذات الأثر الإيجابي (مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال، 2021)
- وثيقة برنامج التحول الوطنية الإعلامية (وثيقة البرنامج 2021 – 2025)
- تقرير تحديد حجم سوق الاستثمار المؤثر (GIIN 2022)
- موقع مجلة رواد الأعمال (2022)
- موقع أرقام (2021)